الباب الأول

الدول أعضاء النادى النووى

الفصل الأول: روسيا

الفصل الثانى: الصين

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

روســـيا

إحدى الدول الكبرى فى العالم وهى وريثة الاتحاد السوفيتى السابق الذى تفكك عام ١٩٩١ إلى ١٥ جمهورية كانت هى أكبرها وورثت السلاح النووى أيضًا بعد تنازل باقى دول الاتحاد عن الأسلحة التى كانت منتشرة فى أراضية وقت التفكك وهى:

١- **أوكرانيا**: ورثت ٥٠٠٠ سلاح نووي ولكنها تخلت عنها عام ١٩٩٦ ونقلت إلى روسيا.

٢- **بيلاروسيا**: ورثت ٨١ رأس نووى وتخلت عنها عام ١٩٩٦ ونقلت إلى روسيا.

٣- **كازاخستان**: ورثت ١٤٠٠ رأس نووى وتخلت عنها عام ١٩٩٥ ونقلت إلى روسيا.

امتلاك روسيا السلاح النووى[١]:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استمرت الولايات المتحدة فى تطوير قدراتها النووية وركزت فى السنوات الأولى بعد الحرب على تطوير طائراتها من نوع Convair B-36 ليكون بمقدورها حمل قنابل نووية أشد قوة، فى ٢٩ أغسطس ١٩٤٩ قام الاتحاد السوفيتى لأول مرة بتفجير تجريبى لقنبلة نووية فى منطقة تسمى بالاتنسك الواقعة فى كازاخستان وكانت هذه مفاجئة للولايات المتحدة التى لم تتصور أن السوفييت سيتمكنون من بناء ترسانة نووية بهذه السرعة؛ علمًا بأن العلماء فى مشروع مانهاتن كانوا قد حذروا البيت الأبيض من أن الاتحاد السوفيتى سيتمكن مستقبلاً من تصنيع الأسلحة النووية، وهناك مزاعم بأن المخابرات السوفيتية تمكنت من الحصول على الخطوط

(١) من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، سلاح نووى، ص ٤.

العريضة لتصميم الأسلحة النووية التجميعية وكانت القنبلة الأولى عبارة عن نسخة مشابهة جدًا من قنابل الانشطار ذات الانضغاط الداخلى التى ألقيت على مدينة ناكازاكى.

بدأ التوتر يسود البيت الأبيض الذى قرر تحويل مسؤولية الإشراف على الأسلحة النووية من الجيش الأمريكى إلى لجنة خاصة سُميت؛ لجنة الطاقة الذرية تحسبًا لقرارات فردية تتخذها قيادات الجيش لاستعمال الأسلحة النووية، وبدأت بعد ذلك فى نشر التسلح النووى، فقامت الولايات المتحدة بدعم بعض الحكومات الأوروبية الغربية الموالية لها بإمكانيات صنع ترسانة نووية، وقامت المملكة المتحدة بأول تفجير اختبارى فى عام ١٩٥٢، وتلتها فرنسا فى عام ١٩٦٠، بالرغم من أن ترسانة المملكة المتحدة وفرنسا كانت أصغر من ترسانة الاتحاد السوفيتى إلا أن قربهما جغرافيًا من الاتحاد السوفيتى كان عاملاً استراتيجيًا مهما فى الحرب الباردة.

بدأ شوط جديد من نشر الأسلحة النووية كوسيلة للدفاع الاستراتيجى فى الحرب الباردة فى مايو ١٩٥٧ عندما نجح الاتحاد السوفيتى فى تصنيع صواريخ ذات رؤوس نووية عابرة للقارات مما أثار فزعًا فى صفوف الحكومة الأمريكية، قام «جون كنيدى» فى حملته الانتخابية باستعمال هذا التطور حيث صرح بأن الاتحاد السوفيتى أصبح أكثر تطورًا من الولايات المتحدة من ناحية تصنيع الصواريخ، ووعد بأن يضع تطوير الصواريخ الأمريكية فى مقدمة أولوياته فى حال انتخابه رئيسًا، وبالفعل بعد انتخابه قام بتطوير تقنية الصواريخ، وضيق الفجوة التى كانت تهدد أمن الولايات المتحدة حسب تصور الإدارة الأمريكية.

قامت روسيا بعد ذلك بتطوير ترسانتها النووية ووسائل إطلاقها وأحاطت نظمها بسرية تامة فيما أطلق عليها الستار الحديدى وحتى عام ٢٠٠٥ قدرت ترسانة روسيا من الأسلحة النووية بحوالى ١٨,٠٠٠ رأس نووى فى الوقت الذى قدرت فيه ترسانة الولايات المتحدة الأمريكية بـ١٠,٥٠٠ رأس نووى، فيما اعتبر أكبر قوتين نوويتين على مستوى العالم.

روسيا والولايات المتحدة الأمريكية[1]:

فى ٢٤ مايو ٢٠٠٢م وقع الرئيسان الأمريكى «جورج بوش» والروسى «فلاديمير بوتين» خلال قمة تاريخية شهدتها موسكو على معاهدة لخفض ترسانتهما النوويتين تدشينا لبدء عهد جديد من العلاقات بين خصمى الحرب الباردة السابقين على أساس عدد من المصالح المشتركة والثقة المتبادلة، الأمر الذى اعتبره المراقبون أنه أهم اتفاق لنزع السلاح النووى بين البلدين منذ عشر سنوات.

وفى نفس الوقت وقع الجانبان إعلانًا للشراكة الاستراتيجية الجديدة يهدف لتكريس التقارب والتعاون بين البلدين، وإعلانًا حول التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب الدولى، وآخر حول إطلاق حوار جديد لزيادة التعاون الاقتصادى والتجارى وإجراءات التعاون السياسى.

تباينت الرؤى حول مستقبل تلك الاتفاقات والإعلانات والتصريحات الصادرة عن رؤساء الدولتين بالقمة خاصة فى ضوء تصريحات الرئيس الأمريكى ردًا على ما أثير أن تلك الاتفاقات تلبى أكثر المصالح الأمريكية بأن المعاهدة [ستكون فى مصلحة الشعبين] بينما كانت تصريحات الرئيس الروسى حول الموضوع نفسه بأن هناك انقسامًا فى صفوف الشعب الروسى بشأن تلك الاتفاقات إلا أنه يبدى ارتياحه لنتائج القمة والتوصل إلى [شراكة من نوعية جديدة تمامًا].

اتفاقية خفض الأسلحة النووية:

فى اتفاقية تمثل إعادة إحياء لعملية خفض التسلح النووى بين الطرفين الأمريكى والروسى بعد أن تعطلت كثيرًا طيلة عقد التسعينيات بسبب المنافسة بين الحزب الجمهورى والديمقراطى والتى حالت دون التصديق على معاهدة [ستارت-٢] والتى وقعها الجانبان فى عام ١٩٩٣.

---

(١) عميد أ.ح. د/ نور أحمد عبدالمنعم نور، قمة موسكو لخفض الأسلحة النووية، نقاط الاتفاق، الخلاف، مجلة الدفاع، العدد ١٩٢، يوليو ٢٠٠٢ ص ٦٠.

وقع الرئيس الأمريكى والرئيس الروسى اتفاقًا جديدًا لخفض الأسلحة النووية بينهما فى موسكو فى ٢٤ مايو ٢٠٠٢م ضمن عدد آخر من الاتفاقات والقرارات والإعلانات، حيث جاءت تلك الاتفاقية قصيرة وبسيطة [٣ ورقات] فقط وتنص أهم موادها على الآتى:

١- تخفيض الترسانة النووية فى كلا البلدين بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٢ ليتراوح حجمها ما بين ١٧٠٠ رأس نووى طويل المدى لروسيا، ٢٢٠٠ رأس نووى للولايات المتحدة [ويذكر أن لروسيا فى ذلك الوقت حوالى ٥٥٠٠ رأس نووى، بينما لدى الولايات المتحدة حوالى ٦٠٠٠ رأس نووى.

٢- أحقية الطرفين فى إجراء الخفض حسب ما يتفق وظروف كل دولة، وبالأسلوب والخطة التى يضعها كل طرف مع السماح لكل جانب بأن يحدد طبيعة وتشكيل قواته وقدراته الاستراتيجية [ومن ثم أعطت الاتفاقية كل طرف الحق فى تحديد الطرق التى يتبعها لخفض ما لديه من الرؤوس النووية سواء من خلال التدمير أو التخزين].

٣- الإبقاء على الرؤوس النووية التى يتم تقليصها فى المخازن دون تدميرها كما كانت روسيا تطالب من قبل.

٤- تشكيل لجنة روسية – أمريكية مشتركة للتركيز على ضمان وجود شفافية فيما يقوم به كل طرف كآلية لمراقبة تنفيذ الاتفاق.

٥- دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فور تصديق الكونجرس الأمريكى ومجلس النواب الروسى (الدوما).

وتعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية لنزع الأسلحة النووية بين البلدين منذ يناير ١٩٩٣ عندما وقع الرئيس الأمريكى الأسبق «جورج بوش» الأب والرئيس الروسى السابق «بوريس يلتسين» على معاهدة [ستارت-٢] والتى كانت قد نصت على خفض القوة

النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة إلى ٣٠٠٠ رأس نووى ولروسيا الاتحادية إلى ١٥٠٠ رأس نووى مماثل إلا أن الجمهوريين فى الكونجرس الأمريكى نجحوا فى إصدار تشريع يحول دون خفض الترسانة النووية عن المستوى الذى حددته معاهدة [ستارت-١] والذى يقدر بـ٦٠٠٠ رأس نووى وهو ما حال بالفعل دون تنفيذ معاهدة [ستارت-٢].

مثلت الاتفاقية طبقًا لوجهة نظر المحللين خطوة مهمة لخفض المخاطر الناجمة عن وجود ترسانات نووية هائلة لدى الدولتين، إضافة إلى أنها تساعد على تفكيك وإنهاء آخر مخلفات ومرتكزات الحرب الباردة نظرًا لأن تلك الأسلحة ظلت على الدوام بمثابة الرمز الأكبر لتلك الفترة الملتهبة من الصراع بين الشرق والغرب، فعلى الرغم من هذه الفترة الباردة والصراع القائم سلفًا كانت قد انتهت منذ أواخر عقد الثمانينيات فإن استمرار احتفاظ كلا الدولتين بترسانتيهما النوويتين كان يعنى استمرار مخاطر وقوع حرب نووية بينهما ولو عن طريق الخطأ.

من ناحية أخرى قامت الاتفاقية على مبدأ الخفض غير المتوازن للرؤوس النووية بمعنى أن الولايات المتحدة سوف تظل تحتفظ بعدد أكبر من الرؤوس النووية ويعود ذلك إلى أن كل طرف منهما قد حدد لنفسه العدد الملائم من الرؤوس الذى يحفظ له أمنه القومى بينما كانت وزارة الدفاع الأمريكية قد أكدت منذ نوفمبر ٢٠٠١ أنها تحتاج إلى ما يتراوح بين ١٨٠٠-٢٢٥٠ رأسًا نوويًا فإن الجانب الروسى لا يملك من ناحية الإمكانيات المادية والفنية التى تتيح له صيانة ما يزيد على ١٥٠٠ رأس نووى كما لا يواجه من ناحية أخرى تهديدات جسيمة تجعله فى حاجة إلى الحفاظ على عدد أكبر من تلك الرؤوس النووية ويذكر هنا أن هذا الاتفاق كان من المفترض أساسًا أن يتم التوقيع عليه فى نوفمبر ٢٠٠١ أثناء قمة بوش – بوتين إلا أن الجانبين لم يتمكنا من الاتفاق بسهولة على طرق التعامل مع الرؤوس المخفضة إلا عقب سلسلة طويلة من المفاوضات والتى توصلا من خلالها إلى فكرة إعطاء الحرية لكل طرف فى تحديد طرق الخفض [وهو ما نصت عليه الاتفاقية الجديدة].

تحقق الاتفاقية مكاسب واضحة للولايات المتحدة فهى من ناحية تضع سقفًا للتسلح النووى يقترب من ذلك الذى حددته معاهدة [ستارت-٢] ولكنها فى نفس الوقت تتيح للولايات المتحدة ميزة تخزين الرؤوس النووية الفائضة بدلاً من تدميرها بحيث يمكن إعادة استخدامها إذا دعت الضرورة إلى ذلك مستقبلاً [كما فعلت فى الانسحاب من معاهدة ABM] فى ديسمبر ٢٠٠١، إضافة إلى أن هذه الميزة سوف تجعل من اليسير للرئيس الأمريكى تمرير هذه الاتفاقية فى الكونجرس والموافقة عليها.

تجديد معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (حول ستارت-١)[1]:

عقب لقاء وزيرى خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أوائل مارس ٢٠٠٩ شدد الوزيرين على ضرورة إدراج بنود إضافية فى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بهدف تقليص ترسانات الصواريخ والمقاتلات والغواصات لدى البلدين.

وتشمل الملاحظات الروسية ضرورة توسيع دائرة التقليص الذى تفرضه المعاهدة على الطرفين وعدم الاقتصار على الرؤوس النووية التى اقترحت إدارة الرئيس الأمريكى باراك أوباما تقليصها بنسبة ٨٠٪ ليبقى عند كل من روسيا والولايات المتحدة نحو ألف رأس نووى فقط ويروى الروس أنه من الضرورى أن ينسحب التقليص على ناقلات الرؤوس النووية مثل الصواريخ العابرة للقارات والغواصات والمقاتلات الاستراتيجية حيث أن موسكو قلقة بسبب الفارق الكبير بين حجم الترسانات من هذه التقنيات التى يملكها البلدان والذى يميل بقوة لمصلحة الولايات المتحدة وترى موسكو أيضًا ضرورة أن تتضمن المعاهدة الجديدة بندًا صريحًا يحظر على البلدان نشر أسلحة هجومية خارج أراضيهما.

(١) جريدة الحياة فى ٨/ ٣/ ٢٠٠٩.

وفى لقاء الرئيسين الأمريكى والروسى على هامش قمة العشرين التى عقدت فى لندن فى الأول من أبريل ٢٠٠٩ اتفق الرئيسان على إطلاق المفاوضات من أجل خفض الترسانة النووية للبلدين فى محاولة لإيجاد أجواء جديدة من الثقة فى العلاقات بينهما ومن المعتقد أن تنتهى هذه المفاوضات أواخر العام ٢٠٠٩[١].

وعلى هامش القمة الأمريكية الأوروبية فى الخامس من أبريل ٢٠٠٩ أعلن الرئيس الأمريكى أوباما عن عقد مؤتمر دولى لمنع انتشار السلاح النووى فى العالم فى بادرة هى الأولى علها تكون صادقة فى هذا المسعى لمنع الانتشار النووى.

المعاهدات الرئيسية لخفض الأسلحة الاستراتيجية منذ ١٩٦٣ وحتى الآن:

وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ومن بعده روسيا عددًا من المعاهدات الأساسية التى مهدت الطريق أمام تقليص حجم التهديد النووى فى العالم وصولاً إلى اتفاقية خفض الأسلحة النووية الأخيرة بين الدولتين والموقعة بموسكو فى ٢٤ مايو ٢٠٠٢م.

ومن أهم هذه المعاهدات وتواريخها:

* ٥/٨/١٩٦٣ وقع الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة وبريطانيا فى موسكو معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية.
* ١/٧/١٩٦٨ وقعت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT).
* ٢٦/ ٥/ ١٩٧٢ وقع الرئيس الأمريكى «ريتشارد نيكسون» مع نظيره السوفيتى «ليونيد بريجنيف» معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM).

(١) جريدة الأهرام فى ٢/ ٤/ ٢٠٠٩.

* ٢٦/ ٥/ ١٩٧٢ وقع الرئيس «نيكسون» والرئيس «بريجنيف» معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية المعروفة [سولت-١] وهى معاهدة انتقالية لمدة ٥ سنوات استهدفت تجميد حجم ما يمتلكه الطرفان من الصواريخ العابرة للقارات ومن القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى.

* ٣/ ٧/ ١٩٧٤ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا فى موسكو معاهدة حظر التجارب النووية لمنع التجارب تحت سطح الأرض.

* ١٨/ ٦/ ١٩٧٩ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معاهدة [سولت ـ٢] في فيينا، لكن الكونجرس الأمريكي لم يصدق عليها بعد ذلك.

* ٨/ ١٢/ ١٩٨٧ وقع الجانبان معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF) في واشنطن والتي تهدف للتخلص من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى.

* ١٩/ ١١/ ١٩٩٠ وقعت دول حلف الأطلنطي ١٦ دولة وحلف وارسو ٦ دول معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا (سي. إف. إي) (CFI).

* ٣١/ ٧/ ١٩٩١ وقع الرئيس السوفيتي «ميخائيل جورباتشوف» ونظيره الأمريكي «جورج بوش» المعاهدة الأولى لخفض الأسلحة الإستراتيجية [ستارت ـ١].

* ٣/ ١/ ١٩٩٣ وقع الرئيس الروسي «بوريس يلتسين» ونظيره الأمريكي «جورج بوش» المعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الإستراتيجية [ستارت ـ ٢].

إعلان التعاون الاقتصادي والحوار الجديد:

على هامش اتفاقية خفض الأسلحة النووية وقع الطرفان الأمريكي والروسي بموسكو إعلانًا حول إقامة [حوار جديد] يسمح بتنويع مصادر تزويد الولايات المتحدة بالنفط من روسيا، مع زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية في روسيا.

وتهدف الولايات المتحدة من هذا الحوار الاستفادة من النفط الروسي في خفض تبعيتها لدول منظمة الدول المصدرة للبترول [الأوبك] والحد من تقلبات الأسعار بينما تهدف روسيا وهي ثاني أكبر منتج للبترول في العالم بعد السعودية أن تسترد الأسواق التي خسرتها منذ سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى رفع اسم روسيا من قائمة الدول التي تفرض الولايات المتحدة عليها قيودًا تجارية بسبب معاملتها لليهود الروس وهو ما يعرف بقانون [جاكسون ـ فانيك][1].

وفي هذا الإطار دعا الرئيس الروسي «بوتين» الرئيس الأمريكي للتوسط لدى الكونجرس الأمريكي لرفع القيود المفروضة على التعاون الاقتصادي مع روسيا وتحسين الوضع الاقتصادي.

ويذكر أن قانون [جاكسون ـ فانيك] الذي يضر بالمصالح التجارية الروسية والذي ينص على عدم منح روسيا الأفضلية في التعاملات التجارية مع الولايات المتحدة يعود إلى نهاية فترة الحكم السوفيتي وكان الهدف منه دعم قضية اليهود الذين يرغبون في مغادرة الاتحاد السوفيتي. وكان قد جدد مجلس الشيوخ الأمريكي هذا القانون في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٢ أي قبل قمة موسكو المقررة بيومين فقط لاستمرار الضغط على روسيا حيال موضوع الهجرة اليهودية وفي الإطار نفسه طالب اليهود الروس الرئيس الأمريكي «جورج بوش» أثناء زيارته للمعبد اليهودي في مدينة [سان بطرسبرج] يوم ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٢ إلغاء قانون [جاكسون ـ فانيك] أثناء استعراضه لمختلف جوانب حياة اليهود الروس.

(١) لواء أ. ح. رياض جاد السيد ـ التوازن النووي بين الولايات المتحدة وروسيا مجلة الدفاع ـ العدد ١٨٨ ـ مارس ٢٠٠٢ ـ ص٣٠.

وسائل نقل الأسلحة النووية :

الصواريخ الروسية :[1]

فاجأت روسيا العالم في السنوات الأخيرة باستعادة قدراتها الصاروخية وتطوير هذه القدرات، ومن جديد الصواريخ الروسية الصاروخ (Brahmos) الذي يعتبر الأحدث ضمن التعاون الروسي الهندي في مجال تصنيع الصواريخ، وحسب تصريحات الجانب الروسي فإن الخطة تقضي بتصنيع (١٠٠٠) صاروخ من هذا الطراز حتى العام ٢٠١٦، يخصص نصفها للتصدير. وكانت ماليزيا في عام ٢٠٠٧ أول مشترٍ لهذا الصاروخ، كما أُدخل هذا الصاروخ للخدمة العملياتية في البحرية الهندية مع بداية عام ٢٠٠٨، ويبلغ مدى هذا الطراز (٢٩٠)كم.

وفي الوقت نفسه تستمر روسيا بتجديد الصاروخ (Tobooi-M) الأحدث من نوعه، وقد صرحت وزارة الدفاع الروسية أنها تعتزم إحلال هذا الصاروخ مكان الصواريخ غير المتحركة، خصوصًا وأن هذا الصاروخ يتمتع بقدرة فائقة على اختراق منظومة الدفاع المضاد للصواريخ.

ورغم الشهرة الواسعة للصاروخ الروسي (Sam-18) فقد أبدت القيادة العسكرية الروسية في عام ٢٠٠٦ عدم رضاها عن مستوى أداء هذا الصاروخ، وأخضعته لبرنامج تطويري أثمر عن جيل جديد ـ إن صحت التسمية ـ حيث شمل التطوير إمكانية التعامل مع سلسلة الأشعة تحت الحمراء والأشعة فوق البنفسجية لمواجهة أعمال الحرب الإلكترونية، ويمكن للباحث في الصاروخ الجديد كشف وتحليل الانبعاثات الحرارية القريبة من الهدف.

---

(١) شاهر يحي وحيدر – التنافس في مجال تطوير الصواريخ ـ مجلة كلية الملك خالد العسكرية ـ رمضان ١٤٢٩ هـ ـ سبتمبر ٢٠٠٨ ـ ص ٨١.

وضمن الرد الروسي على محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى نشر درعها الصاروخي في وسط أوروبا اختبرت روسيا مؤخرًا ـ بنجاح ـ صاروخًا باليستيًا جديدًا متعدد الرؤوس تم تصميمه تحديدًا للتغلب على أنظمة الدفاع الصاروخية الأمريكية.

وأطلقت عليه روسيا اسم (RS-24)، وسوف يدعم ويزيد من قدرات القوات الصاروخية الإستراتيجية الروسية في تغليبها على العالم اليوم، وتصف روسيا صاروخها الجديد بالعبقري وأنه يستخدم التكنولوجيا المتقدمة المزودة بها صواريخ Tobool-M التي يستطيع أيضًا اختراق كل تدابير الدفاع الجوى الموجودة في العالم ـ ومن مميزات الصاروخ الجديد أنه مزود بعده رؤوس تعمل بشكل منفصل لإصابة مجموعة من الأهداف في وقت واحد، الأمر الذي يمكن من سحق الأنظمة المعادية بكفاءة أكبر.

وفي حديث للجنرال «فيكتور يسين» النائب الأول السابق لقائد القوات الصاروخية الإستراتيجية الروسية كتب لصحيفة «كراسنايازفيزدا» نشر فى ١٩/ ٤/ ٢٠٠٦ قال أن روسيا تحتفظ بالقدرة على مواجهة الهجوم النووي والرد عليه، واعتمدت القيادة الروسية الحالية برنامجًا للتطوير النوعي للقوات النووية الإستراتيجية والأنظمة المساندة بما فيها شبكة الإنذار المبكر للكشف عن الصواريخ المهاجمة، يركز على توحيد مواصفات الأنظمة الصاروخية (بدلاً من تنويعها كما هو الشأن في الاتحاد السوفيتي حيث كان هناك ١٣ صنفًا للأنظمة الصاروخية)، وذلك من أجل توفير أموال الدولة، كما يتضمن هذا البرنامج حلولاً فنية تمكن هذه الأنظمة الصاروخية من خرق أي نظام دفاعي مضاد للصواريخ[١].

صحيح أنه ظهرت «ثغرات» في شبكة الإنذار المبكر في تسعينيات القرن الماضي، ولكن روسيا بدأت العمل على سد هذه الثغرات. وسيتم سد إحداها مع إكمال بناء محطة

(١) مأرب برس، http://www.marebpress.net/?lng=arabic

الرادار الجديدة قرب مدينة سانت بطرسبورغ في شمال غرب روسيا، ثم سيجيء الدور على سد ثغرة أخرى في شمال شرق روسيا.

أما في ما يخص النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الذي يعمل الأمريكيون على إنشائه فإن قدرته على الاعتراض على الصواريخ الإستراتيجية ستظل ناقصة على الأقل حتى عام ٢٠٢٠ في حين تقدر أنظمة صاروخية روسية جديدة مثل «توبول ـ م» و«بولافا» على إبطال ما يفكر الأمريكيون بصنعه من مضادات الصواريخ.

أما إذا أجرى الأمريكيون تغييرات على نظامهم الدفاعي ونشروا عناصره قرب روسيا فسوف تدخل روسيا تغييرات مناسبة على إستراتيجية تطوير قواتها النووية الإستراتيجية.

كما أكد المصمم الرئيسي لصاروخي «توبول ـ م» و«بولافا» يوري سولومونوف بأن القوات النووية الإستراتيجية الروسية ستمتلك ما لا يقل عن ألفى صاروخ بحلول عام ٢٠٢٠.

وقال «سولومونوف» في حديث للصحفيين : «يوجد في روسيا كما كان في السابق ثالوث نووي استراتيجي»، ويقصد «سولومونوف» بالثالوث النووي الاستراتيجي القوات النووية الإستراتيجية البرية والبحرية والجوية.

كتب: د. «يوري غريغورييف» قائلاً إلى أن المعاهدة الذي وقعتها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٢ حددت عدد الرؤوس النووية التي يسمح بحيازتها لكل منهما بين ١٧٠٠ و ٢٢٠٠ رأس قبل ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، فماذا ستحوزه روسيا وقتذاك؟

الأغلب أن روسيا ستحوز نحو ٥٠٠ رأس نووي موزعة على الصواريخ التي تحملها الغواصات، ونحو ٦٠٠ رأس موزعة على الصواريخ التي تحملها الطائرات (١٦ ـ ١٧ طائرة من طراز «تو ـ ١٦٠» و٦٠ طائرة من طراز «تو ـ ٩٥م س»)، أي أن نصف

الرؤوس النووية التي يسمح بحيازتها ستحملها الصواريخ التي تطلق من الغواصات والطائرات، فيما يفترض أن تحمل الصواريخ التي تطلق من الأرض، النصف الآخر. ولكن المشكلة هي أن صواريخ «توبول ـ م» التي يجب أن تحل محل صواريخ «توبول» القديمة اعتبارًا من عام ٢٠٠٦ تم التخطيط لإنتاج ٥ ـ ٦ منها فقط في السنة.

وذكر قائد القوات الصاروخية الإستراتيجية الروسية الجنرال «فيتالي لينيك» أنه يمكن المحافظة على الحجم الكمي والنوعي المطلوب لوسائل حمل الرؤوس النووية من خلال تطوير صواريخ «توبول» لتظل في الخدمة لمدة ٢٠ أو ٢٣ سنة أخرى. ولكن هذا الحل لا يوفر المدخل إلى حل مشكلة أخرى ستواجه روسيا عندما ستنشر الولايات المتحدة مجموعة جديدة سن الأقمار الصناعية المخصصة لأغراض التجسس التي ستستطيع رصد جميع وسائل حمل الرؤوس النووية على سطح الأرض. ولذلك فقد كان أحرى بروسيا أن تتحول لاستخدام وسائل أخرى لحمل وإيصال الرؤوس النووية مثل ما سماه مصممو برئاسة البروفيسور «ليف شوكين أكيب» وهو جهاز طائر لا يحتاج إلى المطار ويستطيع حمل ١٠٠ طن.

أما المنصات المخبأة تحت الأرض لإطلاق الصواريخ التي ستخلو من الصواريخ بعد أن تنتهي مدة خدمة الصواريخ الباليستية المتعددة الرؤوس التي تعمل بالوقود السائل فلماذا يجب أن توضع عليها صواريخ أخرى تعمل بالوقود الجاف بالضرورة ويحمل الواحد منها الرأس المدمر الواحد في حين تملك روسيا صاروخًا آمنًا يعمل بالوقود السائل ويستطيع حمل أكثر من رأس مدمر وهو صاروخ «سينيفا»؟ وفي هذه الحالة يمكن أن تتفرغ صناعة الصواريخ لإنتاج المزيد من الصواريخ المتعددة الرؤوس التي تعمل بالوقود الجاف مع العلم أن روسيا تحتاج إلى ٤٠ ـ ٥٠ صاروخًا جديدًا من هذه الصواريخ في السنة.

القائد العام لسلاح الجو الروسي «فلاديمير ميخايلوف» صرح في عام ٢٠٠٦ بأن

سلاح الجو الروسي سيحصل في الأيام القريبة القادمة على قاذفات جديدة من طراز «تو ـ ١٦٠».

وقال «ميخايلوف» في أثناء لقائه بعدد من الملحقين العسكريين الأجانب في موسكو إن التأخير في حصول سلاح الجو الروسي على تلك الطائرات يعود إلى طلبه بإجراء أعمال التحديث عليها قبل خروجها من المصنع مباشرة.

تعتزم الولايات المتحدة أن تعلن خلال الأشهر القادمة مذهب البلاد الفضائي الجديد الذي لا يستثني نشر السلاح الفضائي على المدار القريب من الأرض. ويعتقد رئيس الدائرة الفضائية للقيادة الإستراتيجية الأمريكية العقيد «أنطوني روسو» بأن الوقت قد حان لتسجيل مسؤولية البنتاجون بدقة عن أمن المجموعة الفضائية القومية. ولا يستبعد في حال التشويش على الأقمار الصناعية الأمريكية الرد الفوري الماحق بطلقة ليزرية كينتية. وينشأ بذلك بطبيعة الحال أحدث مسرح للعمليات العسكرية هو المسرح الفضائي.

لقد قيل وكتب الكثير عن ضرورة منع نشوء هذا المسرح، ففي مطلع مارس ٢٠٠٦ أعلن مندوب روسيا الدائم لدى ممثلية الأمم المتحدة في جنيف «فاليري لوشينين» مجددًا أن من المحتمل في حال نشر السلاح في الفضاء بدء شوط جديد من سباق التسلح لا في الفضاء فحسب بل كذلك على الأرض في المجال الصاروخي النووي وغيره من شأنه أن يدفع إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل وكذلك وسائل نقلها، وكررت روسيا التأكيد أنها لن تبادئ بنشر السلاح مهما كان نوعه في الفضاء وتناشد جميع الدول الإقتداء بها.

لقد أعلن وزير الدفاع الروسي «سيرغي إيفانوف» في أغسطس من العام ٢٠٠٥ في أثناء زيارته الرسمية للصين أن روسيا يتوفر لديها كل ما هو ضروري للرد المماثل على تلك البلدان التي توزع سلاحها في الفضاء، وأشار إلى أن الفضاء يستخدم استخدامًا نشيطًا للأغراض العسكرية لا من جانب الولايات المتحدة فحسب بل كذلك من جانب روسيا مضيفًا أنه يستخدم إلى حد معين لنشر وسائل الاتصالات والمواصلات

والاستطلاع وما إلى ذلك. لكن هذا ليس سلاحًا. ولكن إذا بدأ نشر السلاح في الفضاء فإن العواقب يصعب تصورها.

هذا وتطلق روسيا في الحقيقة إلى الفضاء سنويًا كتلة من الشحنات الغريبة من ٣٠ إلى ٤٠ بلدًا دون أن تعرف محتواها الفعلي. وبهذه الصورة تخاطر الملاحة الفضائية الوطنية ولو بشكل غير مباشر بأن تصبح رهينة «لنزاع مداري». وهذا بدوره استئناف لسباق جميع أصناف الأسلحة وبالطبع «رد مماثل».

مدير معهد موسكو للهندسة الحرارية، والمصمم الرئيسي فيه يوري سولومونوف صرح بأن أول فوج لأنظمة صواريخ «توبول ـ م» المتنقلة العابرة للقارات سيدخل الخدمة في العام ٢٠٠٦.

وذكر «سولومونوف» في حديث للصحفيين أن الدول الأخرى قد تتمكن من تصنيع صواريخ مشابهة من حيث خصائصها لصاروخ «توبول ـ م» ليس قبل ١٥ ـ ٢٠ عامًا.

وتستطيع صواريخ «توبول ـ م» التي يمكن إطلاقها من منصات ثابتة ومتنقلة من تجاوز جميع العقبات التي تصادفها. كما لا تستطيع الأقمار الصناعية وطائرات «أواكس» أن تكشف هذا الصاروخ.

ويستطيع رأس صاروخ «توبول ـ م» الذي يعد بحق مفخرة للصناعات الدفاعية الروسية أن يقوم بمناورات تجعل أنظمة الدفاعات المضادة للصواريخ عاجزة عن التصدي له.

ونذكر بهذا الصدد أن بموجب معاهدة تقليص القدرات الهجومية الإستراتيجية يتعهد كل من الطرفين بتقليص قواته النووية إلى ١٧٠٠ ـ ٢٢٠٠ رأس حربي. وقد أعلن ذلك كبير مصممي النظام الصاروخي الاستراتيجي العابر للقارات المرابط على الأرض «توبول ـ م» والنظام الصاروخي الاستراتيجي ذي المرابطة البحرية «بولافا ـ ٣٠».

وأكد «يوري سولومونوف» أن كل البلدان الأخرى في العالم تتأخر عن روسيا بفترة ١٥ أو ٢٠ سنة فيما يتعلق بصنع الأنظمة الصاروخية العابرة للقارات مثل «توبول ـ م» و«بولافا ـ ٣٠» والتي تستطيع تجاوز أي نوع مستقبلي من نظام الدفاع المضاد للصواريخ.

تطوير قدرات الردع النووية الروسية:[1]

أعلنت روسيا في ٢٠٠٨/٩/٢٧ الشروع في وضع برامج لضمان تعزيز قدراتها في مجال الردع النووي وزيادة إمكاناتها العسكرية لمواجهة «التحديات الجديدة». وقال الرئيس «ديمتري ميدفيديف» إن بلاده ستولى اهتمامًا خاصًا لتحقيق تفوق في الجو، ضمن برنامج شامل لإعادة بناء العقيدة العسكرية الروسية على أسس حديثة.

وأكد «ميدفيديف» في خطاب ألقاه أمام قادة الوحدات العسكرية المشاركة في مناورات بمنطقة أورينبورغ غرب سيبيريا، أن المهمة الأساسية الحالية لموسكو «تشمل تأمين الردع النووي المضمون وتجهيز القوات المسلحة بأحدث أنواع الأسلحة بحلول عام ٢٠٢٠»، وزاد: «يجب أن يحقق الجيش الروسي التفوق في الجو وفي توجيه الضربات ذات الدقة العالية إلى الأهداف الأرضية والبحرية، وكذلك في عمليات الانتشار السريع ونقل القوات».

وأوضح «ميدفيديف» أن بين الخطط الجديدة على صعيد إعادة بناء وتطوير قدرات روسيا العسكرية «بناء مجموعة من السفن الحربية بصورة متسلسلة، وفي مقدمها الغواصات الذرية المجهزة بصواريخ مجنحة وغواصات متعددة الأغراض»، فضلاً عن «إقامة منظومة متكاملة للدفاع الجوي الفضائي». وأقر خلال الاجتماع خطة تضمنت ما وصف بأنه «المعايير الأساسية لبناء القوات المسلحة حتى عام ٢٠٢٠»، **وتستند على تحقيق خمسة عوامل أساسية هي:**

١ ـ تحويل التشكيلات القتالية إلى فئة قوات التأهب القتالي الدائم.

٢ ـ رفع فعالية نظام قيادة القوات المسلحة.

٣ ـ استكمال نظام إعداد الكوادر والتعليم العسكري والعلوم العسكرية.

---

(١) جريدة الحياة، العدد ١٦٦١٣ في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨.

٤ ـ تجهيز الجيش بأحدث الأسلحة وأدقها بصورة متكاملة.

٥ ـ تحسين الأوضاع الاجتماعية للعسكريين.

معتبرًا أن هذه العوامل مجتمعة ستحدد القدرة القتالية للقوات الروسية في المستقبل.

وكانت موسكو أعلنت عن نيتها الشروع بتطبيق خطط جديدة لمواجهة نيات الولايات المتحدة نشر الدرع الصاروخية في أوروبا، وبحسب عسكريين روس، فإن نجاح واشنطن في خططها سيؤدي إلى تعريض الأمن الاستراتيجي الروسي للخطر لأن الدرع الأمريكية ستقلص قدرات روسيا على رد متكافئ في حال تعرضه لضربة أولى، ما يعنى فقدان توازن الردع النووي القائم حاليًا.

وفى السابع عشر من مارس ٢٠٠٩ أمر الرئيس ديمترى ميدفيدف المؤسسة العسكرية فى بلاده بإطلاق عملية واسعة لإعادة تسليح الجيش الروسى والتركيز على تعزيز القوات النووية الروسية فى مواجهة الأخطار المحتملة وأهمها نيات توسيع الحلف الأطلسى (ناتو) ما شكل رسالة أولى قوية إلى واشنطن سبقت القمة الروسية الأمريكية المقررة أوائل شهر أبريل ٢٠٠٩.

وعلى هامش حضوره للمرة الأولى منذ توليه الرئاسة الاجتماع الموسع لهيئة وزارة الدفاع أعلن ميدفيدف أن عملية إعادة تسليح الجيش والأسطول الروسيين على نطاق واسع ستبدأ عام ٢٠١١ ، وتفيد الأرقام الرسمية بأن الموازنة العسكرية الروسية تناهز ٤٢ مليار دولار سنوياً فيما توقع خبراء أن تنفق موسكو أكثر من ١٤٠ مليار دولار على التسليح إلى حين موعد الشروع فى الخطة عام ٢٠١١.

إلى جانب أخطار توسع الأطلسى أكد الرئيس الروسى أن استمرار النزاعات السياسية والعسكرية فى العالم يمكن أن يغذى أزمات محلية ما يحتم تجهيز القوات المسلحة الروسية لمثل هذه الأزمات ولمواجهة أى تطور وحدد المهمة الأولى لحكومته بتعزيز ارتقاء

قدرات القوات الروسية وفى مقدمتها القوات النووية الإستراتيجية مشدداً على ضرورة وضع كل الوحدات القتالية فى حال التأهب الدائم[١].

قنبلة فراغية روسية جديدة[٢]:

شهدت صناعة القنابل التقليدية أخيراً تطوراً مهما دفع إلى إعادة التفكير فى الفارق فعلياً بينها وبين القنابل النووية والمعلوم أن رأس قائمة تلك الأسلحة قنابل من نوع دايزى كاتر Dizzy Cuter التى استعملت فى قصف معاقل القاعدة فى جبال تورابورا فى أفغانستان وتليها الصواريخ الضخمة التى تخترق الملاجئ المحصنة مثل جى بى يو– ٢٨ G B U-28 والتى استخدمتها أمريكا أثناء غزوها العراق عام ٢٠٠٣ والتى تستمد جزءا من قوتها من صلابة رؤوسها المصنوعة من اليورانيوم المنضب ثم القنابل الفراغية الأمريكية المدمرة التى استعملت فى قصف العراق أيضاً ، خصوصاً المعارك مع مدرعات الحرس الجمهورى فى مطار بغداد والقائمة طويلة.

وكان التليفزيون الروسى أعلن أخيراً عن إنتاج قنبلة وصفها بأنها القنبلة الفراغية الأقوى وأوضح أنها تستطيع نشر موجة صدم تدميرية تحاكى قوة انفجار القنبلة النووية ما يعنى أنها تذيب الفارق بين الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل وقد أطلق الروس على هذه القنبلة اسم أبو القنابل جمعاء.

رايس: الردع الأمريكي قادروقوي[٣]:

على صعيد آخر، نقلت وكالة «رويترز» عن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «كوندوليزا رايس» أن بلادها تدرس الإجراءات التي يمكن اتخاذها إذا استغلت روسيا النفط أو المعادن في تهديدها للدول المستهلكة، وهي المشكلات المثارة حاليًا واستخدمت

(١) جريدة الحياة، في ١٨/ ٣/ ٢٠٠٩.
(٢) جريدة الحياة، في ١٧/ ٣/ ٢٠٠٩.
(٣) جريدة الحياة، في ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٩.

«رايس» لغة صارمة غير معتادة لوصف أعمال روسيا، وقالت إن موسكو وضعت نفسها في مأزق على الساحة الدولية بتوغلها في جورجيا.

وبدت «رايس» غير قلقة في شأن إعلان الرئيس «ميدفيديف» أن موسكو ستعزز ترسانتها النووية، لافتة إلى أن: «ميزان القوى لن يتأثر بتلك الإجراءات»، وأضافت أن الرادع النووي الأمريكي «قادر» و«قوى» وأن الولايات المتحدة ستحدثه إذا لزم الأمر، موضحة أن «هذا ضمان كاف في مواجهة أي تطوير قد تقوم به روسيا».

وتابعت أن واشنطن لا تزال مهتمة بمواصلة أنشطة الحد من التسلح مع روسيا بما في ذلك دراسة ما ينبغي أن يتبع معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية التي خفضت الرؤوس الحربية النووية لدى البلدين ووسائل نقلها والمقرر أن ينتهي أجلها السنة المقبلة.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثانى

الصـــين

تحتل جمهورية الصين الشعبية المكانة الثالثة في العالم من حيث المساحة حيث تقدر مساحتها ٩,٥٧ مليون كم٢ (تأتي بعد كندا بفارق بسيط)، أما من حيث تعداد السكان فهي الأولي حيث يقدر أن يصل تعداد سكانها إلى ١,٤ مليار نسمة عام ٢٠٢٠.

وإذا نظرنا لاقتصاد الصين، فإننا نجد أن تقديرات المخابرات المركزية الأمريكية لعام ٢٠٠٨ تشير بأنها تحتل المركز الثالث في العالم حيث تمتلك قوة شرائية هائلة ومتزايدة ويبدو حتميًا أن الصين والتي يطلقون عليها اختصارًا (PRC) (People Republic of China) سوف تصبح القوة المهيمنة في العالم خلال عقود قليلة[١].

وزعماء الصين على وعى كامل بهذه الحقيقة، وهم مدركون تمامًا أنه وباستثناء القرون القليلة الماضية، كان مجتمع الصين هو الأكثر قوة وتقدمًا في العالم لوقت طويل يمتد إلى ٣٥٠٠ سنة، كما أنهم عازمون دون شك أن يكون لبلادهم قدراتها العسكرية التي تتناسب مع هذا الوضع سواء كان في الماضي أو المستقبل.

وقد استثمرت الصين على امتداد السنين كمية صغيرة من مواردها (رغم أن تلك الكمية لا تعتبر صغيرة نظرًا لحجم مواردها الهائل) وذلك لتطوير ونشر أسلحة نووية إلا أنه من الصعوبة بمكان أن نعرف حجم ونوع تلك الأسلحة نظرًا للسرية التامة والصارمة التي تفرض على مثل هذه المعلومات وبالتالي فإن ما ينشر عن تشكيل قوة الصين النووية هو أمر غير مؤكد، والتقديرات التي تنشر عن ذلك يلفها غطاء من السرية علاوة على أنه من العسير تقييم صحة مصادر المعلومات أو مدى الاعتماد عليها[٢].

---

(١) الأطلس الجغرافي ـ القاهرة ـ عام ٢٠٠٧.

(٢) اللواء الدكتور ممدوح حامد عطية ـ القدرات النووية للصين ـ دراسة مقدمة للمجالس القومية المتخصصة – القاهرة – يناير ٢٠٠١ ـ ص ١.

وقد أخذت الصين في الاعتماد على نفسها في تطوير معظم التقنيات المستخدمة في برنامجها النووي منذ أن قطع عنها الاتحاد السوفيتي السابق برنامج المعونة المخصص لذلك عام ١٩٦٠ وقد كان ـ وما يزال ـ هناك اهتمام وقلق متزايد في الغرب خشية من أن تقوم الصين بتصدير التكنولوجيا النووية إلى دول لا تملكها، ولكنها تسعى إلى ذلك، إذ أن من المعروف أن الصين قدمت إلى باكستان مساعدة كبيرة في هذا المجال قد تتضمن تصميمات لرؤوس حربية.

أما الاهتمام الحالي فينصب على الاتفاقيات التي تعقدها الصين مع إيران، مع انهيار الاتحاد السوفيتي حولت الصين كل اهتمامها إلى الحصول على تكنولوجيا نووية أكثر تقدمًا من ورثته، وقد أورى «نيهون كيزاي شيمبون» أن الصين قد اشترت من روسيا تكنولوجيا لمحاكيات تعمل بالكمبيوتر للرؤوس النووية في أواسط التسعينيات.

امتلاك الصين للأسلحة النووية:

تمكنت الصين من أن تتبوأ كرسي العضوية في النادي الذري في عام ١٩٦٤، ونجحت خلال ١٣ عامًا في تصنيع القنبلة الذرية والهدروجينية، وامتلكت ترسانة نووية تبوأت مكانتها في ميزان القوة العسكرية الإستراتيجية الصينية التي لها ثقل استراتيجي في آسيا، وجعلت للصين مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأصبحت دولة لها عضوية دائمة في الأمم المتحدة، وقد أطلق الزعيم الصيني «دينج شياوبنج» حملة لازالت تعبر عن الدافع لامتلاك الصين أسلحة نووية حيث قال: «قد نكون من دونه «أي دون البرنامج النووي» مضطهدين ويقضي علينا أصحاب نزعة الهيمنة»، واليوم فإن هذه العبارة لازال لها صدى قوى لدى الصينيين وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فقد تملكت الولايات المتحدة هيستيريا الحرب ونزعة الهيمنة مما يجعل لهذه العبارة مصداقية، فقد عانت الصين كثيرًا من تهديدات الدول النووية الكبرى فقد وجه إليها تهديد في عام ١٩٥٤ عند قيام الحرب الكورية ١٩٥٤ من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باستخدام الأسلحة النووية ضد الصين. وفي عام ١٩٥٥ أعلن أحد القادة في البحرية

الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية أعدت خطة لشن هجوم شامل على الصين وتكرر التهديد الأمريكي باحتمال استخدام الأسلحة النووية الأمريكية ردًا على القصف الصيني لإحدى الجزر القريبة من تايوان في عام ١٩٥٨. واستمرت التهديدات الأمريكية للصين في أعوام ١٩٦١، ١٩٦٨، ١٩٧٠ باستخدام الأسلحة النووية أو إجراء مناورات بالأسلحة النووية على مقربة من السواحل الصينية، من هذا المنطلق فقد صرحت الصين مع أول تفجير ذري أن هدف التفجير هو الوقوف في وجه السياسة الاستعمارية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقوم على التهديد والضغط النووي» وأضاف: أن الصين لا يمكن أن تقف مكتوفة اليدين أمام التهديد النووي المتزايد الذي تباشره الولايات المتحدة الأمريكية لذلك تجد الصين نفسها مضطرة إلى إجراء التجارب النووية وتطوير الأسلحة الذرية الصينية[١].

أعلنت الصين أن الدبلوماسية الصينية تؤكد على أن امتلاكها للسلاح الذري لم يكن إلا وسيلة للضغط على القوى الذرية الأخرى لكي تقبل القضاء على السلاح الذري، إن هذا يعنى أن الصين ترى أن امتلاكها للسلاح الذري يجعل من المستطاع الدخول في تحقيق مبدأ نزع السلاح الذري، وإنهاء احتكار الدول النووية للأسلحة الذرية والقضاء على تلك الأسلحة. لقد شعرت الصين بأهمية امتلاك سلاح ذري عندما اشتبكت الصين عسكريًا مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٨ في مضيق تايوان، وقد رفض الاتحاد السوفيتي تقديم المساعدة النووية للصين، مما جعل الصينيين يشعرون بمرارة من الموقف السوفيتي واعتبروه تهديدًا غير مباشر ضد بلادهم ومحاولة سوفيتية لممارسة نفوذها في آسيا وإجبار الصين على قبول الدبلوماسية السوفيتية في تقديرها أن امتلاك الصين للأسلحة النووية يهدف إلى تحسن نوايا امتلاك دولتين عظميين أسلحة نووية بحيث يمكن للصين أن تستخدم قواتها البرية في تحقيق أهدافها ومخططها الاستراتيجي في آسيا

(١) لواء عثمان كامل ـ القوة النووية الصينية في الميزان الاستراتيجي الآسيوي ـ مجلة الدفاع ـ العدد ١٩٦ نوفمبر ٢٠٠٢ ـ ص ٤٧.

بإزالة النفوذ الأمريكي في غرب الباسفيك وجنوب شرقي آسيا واليابان لتستعيد تايوان، واليوم فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحقق نفوذها وهيمنتها على جنوب شرق آسيا وتسيطر على بترول بحر قزوين وتخوض حربًا لاستكمال هيمنتها على وسط وغرب آسيا وتقترب من الصين وروسيا الاتحادية استعدادًا لاحتمالات مواجهة عسكرية عندما تستعيد روسيا قوتها وعندما تصعد الصين إلى مصاف القوى العظمى، وهذا يؤكد على مصداقية الفكر الاستراتيجي الصيني الذي يرى أن امتلاكه للأسلحة النووية يؤدى إلى تفادي الحرب النووية وأن على الدول أن تكون على استعداد دائم للحرب حتى تعيش في سلام، كما ترى الصين أن تعدد عضوية النادي الذري يؤدي إلى كسر احتكار السلاح النووي لدى القوى النووية الكبرى، وهذا ما حدث بعد امتلاك الهند وباكستان الأسلحة النووية ويؤدي إلى توازن الرعب النووي في نطاق الردع والردع المضاد.

وقد أجرت الصين حتى الآن عددًا من التجارب النووية أقل بكثير مما أجرته الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي / روسيا (يقدر بـ ٥٪ مما أجرته كل من الدولتين) وهذا يفسر تردد الصين في التوقيع المبدئي على اتفاقية الحظر الدائم على التجارب النووية وذلك أثناء مفاوضات CTBT.

وبالرغم من أن تحفظها هذا قد تلاشى منذ نتائج آخر سلسلة من التجارب التي أجرتها، تلك السلسلة التي تمت في ربيع وصيف ١٩٩٦ طبقًا للمصادر الحكومية اليابانية حيث نشرت نتائجها في تقرير «نيهون كيزاي»، إذ أن الاختبار قبل الأخير والذي تم تحت الأرض في ٨ يونيو ١٩٩٦ تتراوح قوته ما بين ٢٠ ـ ٨٠ كيلو طن وكان في الواقع تفجيرًا ذو عدة رؤوس حربية (هذا النوع من التفجيرات شائع في تجارب الولايات المتحدة وروسيا)، ويقال أنه جزء من برنامج لإنتاج رؤوس حربية أصغر تستخدم مع الصواريخ التي تطلق من الغواصات ومع الصواريخ التي تطلق على أهداف متعددة.

وبشكل عام فإن الحصيلة منذ عام ١٩٩٠ تؤكد بأنه جاري تطوير اثنان من الرؤوس الحربية واحدة تقع في حدود (١٠٠ إلى ٢٠٠ كيلو طن) والثانية من (٦٠٠ ـ ٧٠٠ كيلو

طن) وطبقًا لبيانات منظمة المسح الجيولوجي الاسترالية في «كانبيرا»، كانت نتيجة الاختبار النووي للصين والذي تم في ٢٩ يوليو ١٩٩٦ في تمام الساعة ١٤٩ بتوقيت جرينتش (٤٩: ٩ بعد الظهر بالتوقيت الشرقي) هي من ١ : ٥ كيلو طنًا، وقد كان هذا الاختبار هو الخامس والأربعون للصين في سلسلة التفجيرات عمومًا، والثاني والعشرون بالنسبة للاختبارات التي أجريت تحت الأرض.

ويعتقد أنه بإتمام الصين لهذه السلسلة من التفجيرات، فإنها تكون قد أكملت تطوير مجموعة من الرؤوس الحربية تماثل تلك التي طورت بواسطة القوى النووية العظمى الأخرى في العالم، تلك الرؤوس التي سوف يتم تمثيل حجمها، مع زيادة قوتها وتأثيرها لتكون بقوة تتراوح من عشرات إلى مئات من الكيلوطن، هذا بالإضافة إلى رؤوس حربية ذات تأثيرات مختلفة توسع مجال الخيارات، وتقوى كمية الإشعاع الناتجة مثل قنبلة النيوترون.

ولقد كانت قنبلة النيوترون الصينية هي الشغل الشاغل للانتباه الدولي على مدى السنوات الأخيرة، حيث أجرت الصين علانية تجربة ناجحة على قنبلة نيوترون في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٨٨، وفي مارس ٢٠٠٠ هددت صحيفة عسكرية صينية باستخدام تلك القنبلة لاحتلال تايوان إذا أعلنت الاستقلال، إلا أن معظم الاهتمام قد تركز على الصلات والعلاقات المزعومة والتي تتعلق بسرقة الأسرار النووية من الولايات المتحدة[١].

تسرب معلومات تكنولوجيا السلاح النووي الأمريكية إلى الصين:

وخلال فترة الثمانينيات والتسعينيات انتشرت الادعاءات أن هناك تسرب لتكنولوجيا السلاح النووي الخاصة بالولايات المتحدة إلى الصين، حيث أبلغ جورج تينيث مدير المخابرات المركزية الأمريكية «في لجنة تقدير الأضرار لسنة ١٩٩٩» والمتعلقة

(١) اللواء الدكتور ممدوح حامد عطية ـ القدرات النووية للصين ـ مرجع سابق ـ ص ٣.

بعملية التجسس الصيني، أن الصين قد حصلت على معلومات عن أفكار وتصميمات، وتوصيف ملامح العديد من الأسلحة الأمريكية ومن بينها قنبلة النيوترون. كما أبلغ «دان ستوبر» في ١٣ أبريل سنة ٢٠٠٠ على جريدة «سان جوزيه ـ ميركيوري نيوز» أن مهندسًا يدعي «بيرمي Gwo min» يعمل في الأسلحة النووية في القسم (D) بمعمل «ليفرمور» الوطني قد أجبر على تقديم استقالته عام ١٩٨١ نظرًا للشك في أنه أمد الصين بمعلومات تكنولوجيا قنبلة النيوترون الأمريكية وبالتحديد الرأس الحربية W-70 ويقول (ستوبر) «كيف تم على التحديد اكتشاف الحكومة لفقد أسرار قنبلة النيوترون التي حصلت عليها الصين، وما الذي أرشد المحققين إلى المهندس «Min»، لقد بقى ذلك سرًا إن هناك مصادر خارج مكتب التحقيق الفيدرالي FBI تقول أن الوكالة تحمى مصادرها التي تزودها بالمعلومات والتي قد تتمثل في وجود جاسوس أو تصنت سرى على وسائل اتصالات إلكترونية.

وقد استمر التحقيق مع Min بعد استقالته بواسطة مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI في عملية عرفت باسم «مصيدة النمر» (TIGER TRAP). هذا وقد عقد «ستوبر» عدة مقابلات ومحادثات مع عدد من الرسميين ذوي العلاقة بالموضوع حيث كان أحد مساعدي (MIN) ضمن هؤلاء وقد قال: «أننا لا نصمم رؤوس حربية في القسم (D) (D Dirision) ولكن يمكننا الوصول إلى كل تلك الوثائق، فبالرغم من سريتها إلا أنه يمكن الحصول عليها وهناك مكتبة للوثائق السرية ـ إلا أنه يمكنك التوقيع باسمك وتسجيل ما تريد استعارته أو الإطلاع عليه.

ويقول «هيوستن هوكنز» (Huston T. Hawkins) الخبير في أسلحة الصين النووية ويشغل منصب مسئول المخابرات الأمريكية الرئيسي في «لوس الاموس» (Los AIamos) بأن تلك المعلومات لو تعرضت لخطر التسرب فإن الخسارة يمكن أن تكون فادحة.

وقد كان هركنز يرأس المجموعة التي قامت بكتابة تقرير «تقييم الأضرار» عقب

العملية المخابراتية «مصيدة النمر»، التي وإن لم يترتب عليها محاكمات أو توجيه اتهامات رسمية إلا أنه قد حدثت أثناءها في ديسمبر ١٩٨٢ مكالمة هاتفية بين «مين Min» وأحد العلماء العاملين في «لوس الاموس (ويدعى «وين ـ لي Wen Lee) اتخذت كدليل ضد الأخير في قضية لم يكتب لها الشهرة بعد ذاك بعقدين من الزمان.

وقد كتب الصحفيان والتر بينكوس (Walter pincus) و (فرنون لوب) (Vernon Loeb) في قصص نشرتها جريدة «واشنطن بوست» في ٨ أبريل و ٩ مايو سنة ١٩٩٩ أن هناك عالم أمريكي من أصل صيني يدعي «بيتر لي» (Peter Lee) قد قبض عليه وأدين ـ لأنه أفشى بمعلومات سرية عن الأسلحة النووية الأمريكية إلى علماء من الصين وذلك عندما كـان موظفـًا كعامل طبيعة في (لوس الأموس) وذلك هو نفس ما فعله من قبل وين لي (Win Lee).

وجدير بالذكر أن «بيتر لي Peter Lee» هو مواطن أمريكي «متجنس» من أصل تايواني، أما بالنسبة إلى قضية ١٩٨٥ والتي اتهم وأدين فيها فكانت تتضمن أنه قام بإعطاء (تلقين) إلى سبعة أو أكثر من أكبر العلماء الصينيين الذين يعملون في المجال النووي، لمدة ساعتين في أحد قاعات المؤتمرات الصغيرة في فندق في بكين «كان حديثة يدور حول الانصهار بالليزر، وبحث مشاكل كانت حتى الولايات المتحدة تواجهها لعمل محاكيات للأسلحة النووية، وقد قام أيضًا برسم عدد من الرسوم التخطيطية وذكر كثير من المواصفات، بالإضافة إلى إنشاء بيانات تم استقائها من الاختبارات والتجارب، هذا علاوة على أنه قام بتسريب بيانات جزءًا واحدًا على الأقل من ورقة سرية كان قد قام بكتابتها، مع علمه بأن كل ما أقدم عليه مخالف للقانون».

وفي ديسمبر ١٩٩٧ وبعد أثني عشر عامًا من تلك الأحداث ـ وبعد ستة سنوات من قيام المباحث الفيدرالية (FBI) بتحقيقات تضمنت مراقبة تليفونه لشهور وقراءة بريده الإلكتروني ومذكراته الشخصية واقتناء أثره إلى الصين، ثم اختباره بجهاز كشف الكذب، وفي نهاية المطاف اعترف «لي» وأقر بأنه مذنب، علمًا بأنه لم يتسلم من الصين أي مبالغ مالية

لقاء تلك المعلومات التي سلمها لهم اللهم إلا بعض تكاليف السفر عام ١٩٩٧، ولم يكن هناك أي دليل عن نشر المعلومات السرية التي قام بإنشائها سوى ما ذكره هو بنفسه.

هذا ومن سخرية القدر أن «بيتر لي» رغم اعترافه بأنه مذنب في تهمة تسريب معلومات دفاعية سرية إلى أفراد غير مصرح لهم بالحصول عليها في مارس ١٩٩٨، إلا أنه حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات أوقف تنفيذها لمدة ١٢ شهر وغرامة قدرها ٢٠,٠٠٠ دولار علاوة على الخدمة العامة لمدة ٣٠٠٠ ساعة، فإنه في الوقت الذي قبض عليه فيه عام ١٩٩٣ كان الكثير من المعلومات عن انصهار الليزر والتي عوقب على تسريبها قد أصبحت غير مصنفة كمعلومات محظورة.

لكن تحليلات وزارة الدفاع عن هذا الموضوع والتي استكملت في فبراير ١٩٩٨ ـ أظهرت أن تلك المعلومات كانت ذات نفع كبير لجمهورية الصين الشعبية، وقد بينت هذه التحليلات أن نشاطات الدكتور (لي) قد حسنت وطورت البرنامج النووي للصين الشعبية بما يضر بالأمن القومي الأمريكي.

وقد كشف «لي» أيضًا للعلماء الصينيين في عام ١٩٩٧ عن معلومات تخص عمله في وكالة (TRW)، بخصوص رادار فضائي لتصوير الغواصات[١].

كانت تلك القصة تمثل الحالة الأكثر شهرة بكل المقاييس في سجل الجاسوسية الصيني ـ الأمريكي، قصة جمعت بين الحقائق والمزاعم في إطار التجسس الفردي تلك التي ضلع فيها عالم «لوس الأموس» النووي «وين لي».

وقد بدأت تلك الملحمة من حادثة غريبة حدثت سنة ١٩٩٥ إذ أن عميلاً من عملاء المخابرات الصينية حضر إلى المكتب الدبلوماسي للولايات المتحدة، دون سابق إنذار وسلم مجموعة من الوثائق الصينية البالغة السرية، وكان بينها وثيقة تعود إلى سنة ١٩٨٨

(١) لواء دكتور ممدوح حامد عطية ـ القدرات النووية للصين، ص ٦

وتشير إلى تصميم لرؤوس حربية نووية أمريكية مصغرة، وقد استنتجت المخابرات المركزية الأمريكية CIA لاحقًا أن ذلك العميل كان مدفوعًا من قبل المخابرات الصينية.

كانت بعض التفاصيل الخاصة بتصميمات الرؤوس الحربية (W-88) وهو أكثر التصميمات الأمريكية تقدمًا وتعقيدًا، تمثل نقطة جذب شديد للمهتمين بهذا المجال إلا أنه لم يكن هناك دليل أن الصين قد استطاعت الوصول إلى شيء يمت بصلة لهذه التصميمات، وكانت هناك حقيقة تم تجاهلها خلال ما دار من جدل لاحق إلا وهي أن كثير من المعلومات كان يمكن الحصول عليها من الوثائق الخاصة بالرؤوس الحربية الموزعة على مواقع متعددة في طول البلاد وعرضها.

ولكن لما كان تصميم تلك الرؤوس قد تم في «لوس الاموس» فإن تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI قد تركز هناك ولأن «وين لي» كان الأمريكي الصيني الوحيد الذي يعمل في القسم (X)، فقد كان من الطبيعي أن يكون هو بؤرة التحقيقات، كما أن ظهوره مبكرًا في عملية «مصيدة النمر» وضعته في موضع المتهم الرئيسى وربما الأوحد في أعين محقق وزارة الطاقة الأمريكية نوترا ترولوك.

هذا وقد جرى تصعيد التحقيق الخاص بـ «وين لي» عندما بدأت لجنة كوكس تتحرى عن انتقال تكنولوجيا الفضاء والصواريخ إلى الصين، حيث تجاوزت اللجنة في تلك التحقيقات وأضافت إليها على عجل جزءًا عن التجسس الخاص بالأسلحة النووية وذلك في تقريرها النهائي الذي أعدته في ديسمبر عام ١٩٩٨.

ولم يكن هناك في الحقيقة أي اهتمام موجه لادعاءات التجسس النووي الصيني إلى أن نشرت القضية على الصفحة الأولى من نيويورك تايمز في ٦ مارس ١٩٩٩ عن التحقيق، وقد قام وزير الدفاع «ريتشارد سون» بفصل «وين لي» بعد ذلك بيومين، وخلال الثمانية عشر شهرًا التالية لم يكن التأني والحرص هما طابع التصريحات المتداولة بين السياسيين والرسميين والمتخصصين في الموضوع وأدت الدعاوى المبالغ فيها ضد «لي»، وكذا الخشية من انهيار سمعة المخابرات إلى القبض عليه ووضعه في الحبس الانفرادي لمدة طويلة بل

وتهديده بعقوبة الإعدام وبتلك الشهادات التي تقدم بها شهود من الحكومة تحت القسم، وتبين بعد ذلك عدم صحتها، وفي النهاية لم تبقى المشكلة كقضية تجسس حيث انهارت فجأة دون أي دليل على التجسس ضد «لي»، وفي الختام تم الوصول إلى اتفاق معه في ١٣ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ واعترف بأنه مذنب في تهمة واحدة من التهم العديدة التي كانت موجهة إليه وهي عدم إتباع الحكمة والحصانة في تداول معلومات سرية «أو تداولها بشكل غير سليم»، وفي النهاية تم إطلاق سراحه، حيث كان ذلك هو كل ما يمكن فعله بخصوص معلومات أصبحت متاحة للعامة حينئذ.

ويبدو أنه لا يوجد دليل فعلى على امتلاك الصين لرؤوس حربية مأخوذة عن تصميمات أمريكية، وإذا أخذنا بأكثر الاحتمالات، فقد كانت تلك المعلومات المزعومة تدور حول تكنولوجيا وتصميمات الرؤوس الحربية هي «مسودات غير دقيقة» قد ترشد وتوجه الأبحاث الصينية إلى أكثر الطرق إنتاجية، ومن المعروف أنه دون وجود التصميمات الأصلية الدقيقة لتلك الرؤوس (Blue Prints) فإن الأسلحة الصينية قد تكون بالضرورة مرتكزة على تصميمات محلية، حتى ولو كانت لها ملامح وأفكار مشتقة من أنظمة الولايات المتحدة.

تشو قوانغ تشاو .. صانع القنبلة النووية الصينية:

من أكبر المنجزات في تاريخ الصين المعاصر امتلاك هذا البلد للقنبلة الهيدروجينية والقنبلة النووية والقمر الصناعي. لم يكن تحقيق هذه الإنجازات أمرًا سهلاً، فقد كان من الضروري أن يسخر مجموعة من العلماء جهودهم ويكرسوا حياتهم لقضية الدفاع عن الوطن، غير أن هذه الإنجازات أيضًا كانت الحاضنة التي تخرجت فيها أجيال من العلماء الرواد في الصين، «تشو قوانغ تشاو» واحد من أبرز العلماء الذين أنجبتهم الصين في عصر الإصلاح والانفتاح وقد قدم مساهمات كبيرة في صناعة القنبلة الهيدروجينية والقنبلة النووية والقمر الصناعي في الصين وتشير تقديرات إلى أنه يرجع إليه الفضل في امتلاك الصين للأسلحة النووية .

الدراسة في الاتحاد السوفيتي.

في عام ١٩٥١ تخرج تشو قوانغ تشاو في قسم الفيزياء بجامعة تشينغهوا، وفي عام ١٩٥٤ عمل أستاذًا بقسم الفيزياء بجامعة بكين بعد أن أنهى دراساته العليا، وفي عام ١٩٥٧ أرسلته حكومة الصين إلى معهد دوبونا للبحوث والدراسات الذرية في موسكو لدراسة فيزياء الطاقة العالية وفيزياء الدقائق.

خلال السنوات الأربع لدراسته في معهد دوبونا حصل تشو قوانغ تشاو على منحة المعهد الدراسية مرتين، وأصدر ٣٣ ورقة بحث علمي استرعى اهتمامًا عاليًا من الأوساط العالمية لعلم الفيزياء، وظهر ذكاؤه البارز في مجال الفيزياء فنشرت الصحافة الأجنبية مقالات حول «تشو قوانغ تشاو» وقالت إن منجزات «تشو تشاو» تهز دوبونا[١].

القنبلة الهيدروجينية والنووية:

في فبراير عام ١٩٦١ عاد «تشو قوانغ تشاو» إلى الصين لينضم إلى زملائه العاملين في تصنيع القنبلة الهيدروجينية والنووية، وقد بدأ حياته العملية بدراسة علم الدفاع الوطني لمدة ١٩ عامًا، وتوارى عن العالم اسمه إلى أن أشيع في أوساط علم الفيزياء أن تشو قوانغ تشاو مات في حادثة طائرة.

خلال دراسة القنبلة الهيدروجينية والنووية ظهر ذكاؤه في مجال الفيزياء مرة ثانية، في بداية تصميم القنبلة النووية ، هناك خلاف كبير حول بعض معلومات سجلات الخبراء السوفيت، التي تحدثوا بها شفويًا قبل مغادرتهم الصين، تشو قوانغ تشاو قام بعملية حساب معقدة صحح من خلالها الخطأ الكبير للخبراء السوفيت وأنهى الخلاف بين رفاقه من علماء الصين.

---

(١) لواء دكتور جمال مظلوم ـ صانع القنبلة النووية الصينية ـ دراسة مقدمة لمركز الخليج للدراسات الإستراتيجية – القاهرة / أكتوبر ٢٠٠٧

في ١٥ أكتوبر عام ١٩٦٤ تم تجهيز أول قنبلة نووية للاختبار عندما تصدر أوامر القيادة السياسية، ولكن قبيل عملية الاختبار تسلم تشو قوانغ تشاو أمرًا لإعادة عملية حساب بعض المعلومات غير أن معظم المعلومات الفنية كانت أرسلت بالفعل إلى قاعدة التجريب، ولم يكن أمام العالم الفذ إلا أن يعيد الحساب معتمدًا على ذاكرته، ثم كتب المذكرة «اقترح إجراء التجربة حسب الخطة الموجودة».

بعد ثلاث سنوات من نجاح الصين في تجربة القنبلة النووية نجحت الصين في تجربة القنبلة الهيدروجينية في يوم ١٧ يونيو عام ١٩٦٧، وأصبحت الصين رابع عضو في النادي الدولي للأسلحة النووية بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا، وقد قدم تشو قوانغ تشاو مساهمات كبيرة في هذا المجال، ولكنه يقول بتواضع: «إن الفضل في نجاح تجربة القنبلة النووية أو الهيدروجينية لا يرجع إلى فرد بعينه بل إلى الجهود المشتركة لأكثر من مائة ألف عامل في هذا المجال، وكل واحد من العاملين لعب دورًا هامًا، ونجاح التجربة دليل على أننا قد أدينا الواجبات التي كلفتنا بها الدولة فقط».

العودة إلى المجال الأكاديمي:

في أغسطس عام ١٩٧٩ عاد تشو قوانغ تشاو إلى المجال الأكاديمي، وفي عام ١٩٨٠ ذهب إلى أمريكا كأستاذ زائر بجامعة فيرجينيا وجامعة كاليفورنيا كممثل لمجال علم الفيزياء في الصين، وأقام رئيس جمعية الفيزياء الأمريكية حفلاً لاستقباله حضره كثير من العلماء المشهورين في مجال الفيزياء، في واقعة قليلاً ما تشهدها أوساط الفيزياء الأمريكية.

في أيام إقامته في أمريكا استثمر تشو قوانغ تشاو كل وقته في العمل مثل تلميذ صغير، الأمر الذي جعل مستواه الأكاديمي يرتقي إلى أعلى الدرجات في العالم، وخلال إقامته بأمريكا قدّم مساهمات كبيرة في أمرين الأول: زيارة علماء الصين للولايات المتحدة للتبادلات العلمية، والثاني: استعادة جمعية الفيزياء الصينية مكانتها في المنظمة الدولية.

بعد إنجاز مهمته العلمية في أمريكا انتقل إلى مركز البحوث الذرية بغرب أوروبا،

الذي يستعين به منذ ستينيات القرن العشرين، فانخرط في البحوث النووية مرة أخرى، ويتذكر تشو قوانغ تشاو حياته في مركز البحوث الذرية قائلاً: «كانت عندي فكرة إعداد دفعة من العلماء الشبان وتطوير علم الفيزياء المتقدم في الصين».

وعندما طلبت الدولة من تشو قوانغ تشاو العودة إلى الوطن عاد ، حيث انتخب نائبًا إلى المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني كما تولى منصب مدير معهد دراسات الفيزياء النظرية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم ليبدأ حياة جديدة في الصين.

عشر سنوات في الأكاديمية الصينية للعلوم:

في عام ١٩٨٧، تولى تشو قوانغ تشاو منصب رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم، وخلال هذه الفترة قاد إصلاح الأكاديمية، وحقق هدفه في العمل، أي تحويل الإنجازات العلمية إلى قوة إنتاج، وإقامة مجموعة للدراسات العلمية لممارسة البحوث الأساسية وتطوير التكنولوجيات العالية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف طبق تشو قوانغ تشاو نظامًا جديدًا في أكاديمية العلوم الصينية وحطم النظام المغلق والجامد فيها.

الصين والسياسة العسكرية النووية[1]:

الوثيقة المعنوية «التقرير السنوي للكونجرس عن القوة العسكرية لجمهورية الصين الشعبية» تعكس موقف عسكري أمريكي أكثر عدوانية إزاء الصين عما كان عليه الحال في السنوات الماضية، فالوثيقة تحدد النظام الصيني باعتباره منافس عسكري وتسلط الأضواء على تزايد الإنفاق العسكري للصين، خاصة استثماراتها في التكنولوجيا العسكرية المتقدمة.

منذ إصدار مثل هذا التقرير السنوي للمرة الأولى عام ٢٠٠١، يسعى التقرير السنوي للإيحاء بأن الصين تشكل تهديدًا نوويًا متزايدًا للولايات المتحدة الأمريكية،

(١) جون شان في ٢٦/٦/٢٠٠٨.

ولكن مع الأخذ في الاعتبار عقيدة إدارة «بوش» بشأن الحرب الاستباقية، فإن مثل هذه الإشارات تكشف عن أن إدارة بوش والبنتاجون تستعدان لخوض حرب نووية.

طبقًا للبنتاجون، فإن «التهديد» ناجم عن مناقشة مزعومة جارية في الدوائر العسكرية الصينية بشأن السياسة الإستراتيجية الصينية الخاصة بعدم توجيه الضربة النووية الأولى، وعدم استخدام السلاح النووي إلا في الرد على هجوم نووي فقط.

أشار البنتاجون في تقرير إلى تصريح الجنرال الصيني ذو تشينج هو في يوليو ٢٠٠٥ كأحد «التطورات الأساسية» في السياسة الإستراتيجية الصينية، أعلن «ذو تشينج هو» أن الولايات المتحدة إذا هددت بشن هجوم على الصين في صراعها مع تايوان، فإن الصين سترد باستخدام الأسلحة النووية.

ورغم إقرار البنتاجون بأن بكين اعتذرت عن تصريحات «ذو» وقالت مجرد «وجهة نظر شخصية»، وأكدت التزاماتها بسياسة عدم توجيه الضربة الأولى، وذلك خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي «رونالد رامسفيلد» للصين في أكتوبر ٢٠٠٥، إلا أن التقرير يخلص إلى أن «تصريحات ذو»، تكشف عن أن الدوائر العسكرية والمسئولين المدنيين في الأمن القومي يناقشون بشكل واسع وغير مسبوق، الجدوى الراهنة لسياسة عدم اللجوء للضربة النووية الأولى».

في هذا الإطار، يستشهد التقرير بعدد من الأمريكيين الصينيين؛ منهم «تشوشولونج» العالم بجامعة «كوين جوا» الذي كررت وسائل الإعلام قوله في يوليو ٢٠٠٥ بأنه «إذا قامت بلدان أجنبية بشن حرب شاملة ضد الصين استخدمت فيها كل الأسلحة المتقدمة عدا الأسلحة النووية. فإن الصين قد تتخلى عن التزامها بسياسة عدم اللجوء للضربة النووية الأولى في ذلك الوقت، الذي يكون فيه مصير البلاد في الميزان».

وكتب أكاديمي آخر، «شيني دين جلي» في صحيفة «الأمن الصيني» أواخر العام ٢٠٠٥:

«إذا ما تصورنا أن القوات الصينية التقليدية دمرت، وأن تايوان انتهزت الفرصة لإعلان استقلالها وفرضه كأمر واقع، فإن الصين لا يمكن أن تسمح بتدمير أسلحتها النووية بواسطة هجمات محكمة باستخدام الأسلحة التقليدية، دونما استخدامها كوسيلة للدفاع».

لا تقدم أي من هذه التعليقات دليلاً على أن بكين تخلت عن الالتزام بسياسة عدم توجيه الضربة النووية الأولى المعلنة من جانب الصين منذ أعلنت الصين حيازتها لأسلحة نووية في الستينيات علاوة على ذلك، وبصرف النظر عن وجود أية مؤشرات على تعزيزات عسكرية، فإن الدلائل على إمكانية استخدام أسلحة نووية لمواجهة هجوم أمريكي بالأسلحة التقليدية، يؤكد ضعف الصين مقارنة بالولايات المتحدة.

رغم الجهود التي تبذل لتحديث التسليح التقليدي والعقيدة الإستراتيجية، إلا أن معظم الأسلحة الصينية قديمة، ومعظم التكنولوجيا العسكرية الصينية المعقدة لازالت تعتمد بكثافة على مصادر خارجية، وخاصة الروسية، وعلى الرغم من الكثافة العددية للقوات المسلحة الصينية إلا أن التقديرات الأمريكية لها بعدم الكفاءة.

الحقيقة أن تقرير البنتاجون تعمد إلقاء الأضواء على تعليقات محدودة ومعزولة.. وأن هذا الاختبار في حد ذاته يكشف بوضوح السياسة النووية لإدارة بوش، أكثر مما يكشف السياسة النووية للصين. ويجب ملاحظة أنه في عز الحرب الباردة، لم تتخل الولايات المتحدة عن سياسة الضربة النووية الأولى، والحقيقة، هي أن الولايات المتحدة وضعت أسلحة نووية تكتيكية في أوروبا وفي كوريا الجنوبية، وزعمت عدم قدرة الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها على الصمود أمام الأسلحة التقليدية للقوات الروسية أو الصينية.

الإشارة إلى احتمالات التهديد الصيني هو مجرد حجة تقليدية لتبرير الجهود المكثفة للبنتاجون لتحديث وتطوير ترسانته من الأسلحة وفرض هيمنة نووية لا يمكن تحديها.. نشر مقال في الفورين أفيرز عدد مارس / أبريل ٢٠٠٦ بعنوان: «الضربة النووية الأولى

الساحقة للولايات المتحدة»، قدمت تقييمًا تقريريًا واقعيًا لاتجاه السياسة النووية الأمريكية.

خلال الحرب الباردة، كانت العقيدة النووية تقوم على أساس «التدمير المتبادل»، من خلال آلاف الأسلحة النووية الموضوعة على منصات الإطلاق المتعددة والمتنوعة، ومنها الغواصات، والطائرات الحربية، والصواريخ بعيدة المدى.

أشار مقال الفورين أفيرز إلى أن بعض القطاعات في المؤسسة الأمريكية لم توافق على عقيدة «التدمير النووي الشامل» وأن البنتاجون الآن يكافح من أجل «الضربة الأولية الأولى» ـ تلك هي، القدرة على محو والقضاء على قدرة العدو في الرد نوويًا على الضربة النووية الأمريكية الأولى. تم تخصيص معظم المقالة للقيام بتحليل دقيق، باستخدام المصادر المتاحة، عن القدرة الروسية للصمود وتوجيه ضربة انتقامية، إذا ما قامت أمريكا بتوجيه الضربة الأولى. والنتيجة التي يخلص لها المقال أنه مع ضعف تفوق الدفاعات الروسية، وضعف غواصاتها النووية وصواريخها البعيدة المدى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، أصبح من الممكن أن تقوم الولايات المتحدة بتدمير كل الأسلحة النووية الروسية في الضربة النووية الأولى، وتصبح روسيا عاجزة عن الرد.

كما يشير مقال الفورين أفيرز بوضوح إلى أن الأسلحة النووية الصينية أيضًا عرضة لهجوم أمريكي وذلك بقوله: «يمكن للولايات المتحدة أن توجه ضربة نووية أولى ناجحة ضد الصين، سواء وجهتها فجأة أو في خلال هجوم صيني، فالصين لا تملك إلا ترسانة نووية إستراتيجية محددة، وما يملك جيش التحرير الشعبي من صواريخ باليستية، أو صواريخ بعيدة المدى، لم يتم تحديثه. كما أن الصين تملك غواصتان تحملان صواريخ باليستية، إلا أن أحداهما تعمل والثانية لا يمكنها مغادرة المياه الصينية لأنها غير قادرة على العمل.

أما قوة قاذفات القنابل الصينية المتوسطة المدى، فهي أيضًا غير مؤثرة، فهي إما من طراز عتيق أو معرضة للهجوم، وطبقًا للتقديرات العلنية للحكومة الأمريكية، فإن مجمل

الترسانة النووية العابرة للقارات تتكون من ١٨ منصة إطلاق ثابتة لإطلاق رءوس نووية، وهي غير جاهزة للإطلاق، لأن الرؤوس النووية محفوظة في المخازن، والصواريخ نفسها غير مزودة بالوقود، تستخدم الصواريخ الباليستية الصينية الوقود السائل، الذي يفسد الصاروخ إذا وضع فيه أكثر من ٢٤ ساعة. ولذلك لا يزود به الصاروخ إلا قبل إطلاقه بساعتين، كذلك، فإن الافتقار إلى نظام متقدم للإنذار المبكر يجعل هذه الصواريخ عرضة للهجوم والتدمير. وهكذا يتضح أن الصين ليست بمنأى عن هجوم بالصواريخ الأمريكية أو ضربة أمريكية تستخدم مئات من صواريخ كروز الحاملة لرءوس نووية».

يشير مقال الفورين أفيرز، وهي المجلة الوثيقة العلاقات بالمؤسسة السياسية الأمريكية، إلى أن هناك مناقشات واسعة ومشروعات لدى قيادات الإدارة الأمريكية والبنتاجون حول إمكانية توجيه ضربة نووية أولى ضد أعداء الولايات المتحدة، سواء ضد روسيا، أو الصين أو أية بلدان نووية أخرى. وتستخدم التقديرات المبالغ فيها عن التهديد الصيني لتبرير التحسينات الإضافية للترسانة النووية الأمريكية.

الخطر الأكبر من نشوب حرب نووية لا يأتي من الصين، بل من الولايات المتحدة، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، تسعى واشنطن لاستخدام تفوقها العسكري لمعادلة التراجع الاقتصادي الأمريكي والركود الطويل المدى. خاصة لفرض سيطرتها على المناطق الغنية بالثروات الطبيعية في الشرق الأوسط ووسط آسيا في هذا الإطار، غزت إدارة بوش أفغانستان والعراق وتهدد إيران.

لاشك أن انشغال الولايات المتحدة بالصين، يرجع للتوسع الاقتصادي الصيني وتزايد نفوذها السياسي في آسيا، وأيضًا على النطاق العالمي، ويكشف تركيز اهتمام البنتاجون على الصين، ما هو أكثر من الاستعداد الأمريكي لشن حرب، بل أيضًا السعي لشن هجمة نووية ضد الصين، وضد النظام في بكين رغم الضعف الصيني العسكري بالنسبة للولايات المتحدة.

ترسانة الأسلحة النووية في الصين[1]:

تمتلك الصين نوعين من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات أحدهما الصاروخ الباليستية طراز PF-4 مداه حتى ٧ آلاف كيلومتر ـ طاقته التدميرية ٢ ميجا طن ـ طويلة ٢٦,٧٧ متر ـ قطرة ٢,٤٣ متر ولدى الصين ٨ صواريخ من هذا الطراز التي نشرتها في المنطقة الغربية حيث يمكن أن تصيب أهدافًا في الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفيتي السابق.

النوع الثاني صواريخ باليستية عابرة للقارات تحمل رأسًا نووية طاقته التدميرية ٥ ميجا طن ونشرت في وسط الصين (عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١)، وقد أجريت تجربة للصاروخ DF-5 ليحمل رؤوسًا متعددة وهذا ما حدي بموسكو أن تسرع بتطوير الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية (ABM).

وتستمر الصين في تطوير صواريخها ليصل مداها من ٥٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ ميل وتنتج أجيالاً جديدة من الصواريخ دونج فنج وصواريخ DF-31 وتحتل مواقع ثابتة وتستخدم وقودًا صلبًا، وفي عام ٢٠٠٠ امتلكت الصين ٣٠ صاروخًا مزودًا بالوقود الصلب معدة للإطلاق على وجه السرعة من على مركبات فضائية متعددة الرؤوس تستطيع العودة من الفضاء إلى الأرض لتصيب أهدافها.

ويعتقد أن الصين أصبح لديها أسلحة فضائية لها ثقلها الاستراتيجي في ميزان القوة العسكرية على المستوى الإقليمي والدولي.

الصواريخ الباليستية متوسطة المدى:

تشير التقديرات أن الصين تمتلك ٦٠ صاروخًا متوسط المدى أحدها من طراز DF-2 والآخر DF-3 وقد وضعت في شمال شرق وشمال غرب الصين منذ عام ١٩٧٥ مداها

(١) لواء عثمان كامل ـ القوة النووية الصينية في الميزان الاستراتيجي الآسيوي ـ مرجع سابق ص ٤٩

١٢٠٠ كيلومتر والطاقة التدميرية ١٥ ـ ٢٠ كيلو طن، أما الصاروخ DF-3 فطاقته التدميرية ١,٣ ميجا طن تقريبًا ووضع في مواقع يسهل منها إصابة أهداف في وسط وشرق آسيا. وفي إطار استعراض قواتها فقد أجرت الصين عدة تجارب في بحر الصين بالقرب من السواحل التايوانية بواسطة الصاروخ دونج فينج ـ ١٥ (مداه ٦٠٠ كيلومتر) ودونج فينج ـ ٢١ الذي يستطيع أن يصيب أهدافًا في تايوان واليابان وكوريا الجنوبية.

تمتلك الصين ٣٠٠ رأس نووي يمكن حملها بواسطة الصواريخ الصينية المنتشرة في قواعدها الأرضية كما يمكن أن تطلق من الغواصات والطائرات، وإذا كان تطوير الصواريخ مستمرًا فإنها ستستطيع أن يكون أغلبها رؤوس متعددة كل واحدة تصيب هدفًا مستقل وذلك مثل الصاروخ JL-2/DF-31 مداه ٨٠٠ كيلومتر والصاروخ DF41 ومداه ١٢٠٠ كيلومتر وهناك الصاروخ DF-25 الذي يصل مداه إلى ١٧٠٠ كيلومتر ـ كما تحمل الغواصات الصواريخ طراز Iang-1Ju ومداه ١٧٠٠ كيلومتر ومع وجود صواريخ بعيدة المدى فهناك الصواريخ قصيرة المدى طراز DF-11 ومداه ٣٠٠ كيلومتر ويمكنها أن تصيب أهدافًا في تايوان.

الغواصات النووية حاملة الصواريخ الباليستية:

تمكنت الصين من تطوير غواصاتها لتكون ذات دفع نووي من طراز Xia وتطلق صواريخ باليستية متوسطة المدى وأجريت تجربة إطلاق عام ١٩٨١ على الصاروخ طراز DF-3 بالإضافة إلى ٣ غواصات من طراز HAN كل منها تحمل ٦ صواريخ مداها ١٢٠٠ كيلومتر.

القاذفات الإستراتيجية:

تشير التقديرات إلى أن الصين تمتلك قوة جوية هائلة منها ١٢٠ قاذفة إستراتيجية من طراز H-6 ويمكن لكل قاذفة جوية أن تحمل قنبلتين نوويتين مداها ٥٠٠٠ كيلومتر وسرعتها ٨٠٠ ماخ بجانب حملها صواريخ طراز CL601-C-ASM.

وتشير التقديرات إلى أن الصين تمتلك أكثر من ٢٤٠٠ قنبلة نووية وأكثر من ٣٥٠٠ صاروخ ومداها أكثر من ١٤٩٠٠كيلو متر، يوجد في الصين حوالي ٣٨ ألف دبابة، ٤٩ ألف قطعة مدفع وأكثر من ٥٠٠ قطعة بحرية، وأكثر من ٩ ملايين طن من الأسلحة الكيماوية.

وتشير التقديرات أن الصين تمتلك ١٢٠٠ رأس نووية، وقد تمكنت الصين من غزو الفضاء عام ١٩٧٣.

الصين والفضاء[١]:

دخل التسليح الفضائي للصين في الفضاء مرحلة جديدة مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن قدرة الصين على تفجير أقمار صناعية عبر استخدام صاروخ ذاتي الدفع ينطلق من الأرض، الأمر الذي دفع الأمور إلى «المواجهة» الخفية من جهة مع تحقيق بكين هذا التقدم الهائل في مجال التسبيح الفضائي، خشية من الولايات المتحدة أن تسعى الصين لغزو الفضاء عسكريًا، مما سيفتح الباب أمام سباق التسليح الفضائي أمام العديد من الدول، وخاصة أن الولايات المتحدة مازالت ترى أن الصين تمثل الخطر القادم عليها بعد انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وتملكها زمام الأمور الدولية في ظل نظام أحادي القطبية، وتبني معظم دول العالم للنظرية الأمريكية الرأسمالية أو على الأقل تحالفها معها، باستثناء الصين التي مازالت تعتنق الاشتراكية وتحقق من خلالها نموًا اقتصاديًا وغزوًا صناعيًا ملحوظًا لمعظم دول العالم مما جعل أجهزة الأمن الأمريكية تسميها المارد الشيوعي القادم.

الصين تطلق صاروخًا باليستيًا لتدمير الأقمار الصناعية:

فقد نجحت الصين مؤخرًا في اختبار إطلاق صاروخ باليستي لتدمير الأقمار

(١) لواء أ ح د محمود محمد خليل ـ التجربة الفضائية الصينية ـ مجلة الدفاع ـ العدد ٢٤٨ مارس ٢٠٠٧ ـ ص ٧٤.

الصناعية الأمر الذي أثار قلق ومخاوف واشنطن بعد أن رصدته أجهزة التعقب الفضائية الأمريكية، أوضح متحدث باسم سفارة الولايات المتحدة لدى بكين معلقًا أن الصاروخ الصيني متوسط المدى تم إطلاقه في يوم الحادي عشر من يناير ٢٠٠٧ وأنه تمكن من إسقاط قمر صناعي صيني قديم مخصص للأرصاد الجوية كان يدور حول الأرض وأن الاصطدام بين الصاروخ والقمر وقع على ارتفاع ٥٣٧ ميلاً (٨٠٠ كم) فوق كوكب الأرض.

وقال المتحدث الأمريكي «إن القمر الصناعي الصيني قد تحطم ولم يعد يدور في مداره حول الأرض، وأنه نجم عن التدمير تناثر حطام مؤلف من مئات من القطع والأجزاء تم تعقبها أيضًا من جانب الأجهزة الأمريكية» مشيرًا إلى أن المسئولين الأمريكيين أعربوا لنظرائهم الصينيين عن قلقهم الشديد من التجربة الصينية.. لكنهم لم يتلقوا أي رد أو تفسير من بكين، وأضاف أن بلاده تعتبر قيام الصين بتجربة مثل هذه الأسلحة لإبطال عمل الأقمار الصناعية يخالف تمامًا روح التعاون التي تطمح إليها البلدان في مجال تسخير الفضاء للأغراض المدنية، مضيفًا أن دولاً عديدة بخلاف الولايات المتحدة أعربت عن قلقها حيال التجربة الصينية من بينها استراليا وكندا وبريطانيا واليابان وكوريا الجنوبية.

القلق الأمريكي حيال التجربة الفضائية الصينية الجديدة:

ويثور كثير من الجدل حول رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لهذه التجربة من خلال تصريحات المتحدث باسم السفارة الأمريكية لدى بكين، وأهم ما يُثار من التساؤلات هو طبيعة العلاقات الأمريكية ـ الصينية في المرحلة القادمة، ومن الجانب الصيني يبدو الحذر من تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في ١٩ يناير ٢٠٠٧ أي بعد التجربة بثمانية أيام فقط، أن بكين تعارض من حيث المبدأ سباقات التسلح في الفضاء الخارجي ولكن هذا لا ينفي حقها في تنفيذ تجاربها الفضائية التي لا تضر الآخرين أو توجه إليهم أية تهديدات، ومن ناحية أخرى فإنه رفض أن يعلق بالتأكيد أو الرفض بقيام

الصين بتدمير قمر صناعي فيها وصفته الولايات المتحدة الأمريكية بأنه اختبار عسكري استفزازي، أما من حيث الجانب الأمريكي الذي بدا عليه القلق الواضح من التجربة الفضائية الصينية الجديدة التي تراها أجهزة الأمن الأمريكية تهديدًا لأمنها خاصة في ظل الخلاف الأيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية الرأسمالية التي تحكم العالم في ظل النظام السياسي الدولي الحالي الأحادي القطبية وبين المارد الصيني الاشتراكي الذي تزيد قدراته الاقتصادية يومًا بعد الآخر.

وتتابع واشنطن بحذر جهود بكين لتنمية قوتها العسكرية وفي أكتوبر ٢٠٠٦ راجعت إدارة بوش السياسة القومية الأمريكية حيال الفضاء مؤكدة حق الولايات المتحدة في عدم السماح بارتياد الفضاء لأي ظرف يعادي المصالح الأمريكية وأجرت الولايات المتحدة آخر اختبار صاروخي لتدمير أقمار صناعية في ١٣ سبتمبر عام ١٩٨٥ وأوقفت واشنطن بعد ذلك مثل هذه التجارب بسبب القلق من احتمال أن يضر بعملية التحكم بعمليات الأقمار الصناعية المدنية والعسكرية.

الموقف الدولي من التجربة الفضائية الصينية الجديدة:

وبدورها أعربت عدة دول حليفة لواشنطن عن قلقها من التجربة الصينية، بما فيها كندا واستراليا اللتين رفعتا احتجاجًا رسميًا لبكين، فيما وصفت الحكومة اليابانية التجربة بأنها مثيرة للقلق، وقال المتحدث باسم الحكومة اليابانية «ياشوهيسا شيوزاكي» طبيعي أن تكون نحن قلقون من التجربة من وجهة النظر الأمنية كما من ناحية الاستخدام السلمي للفضاء.

ويذكر أن العلاقات الصينية ـ اليابانية كانت شهدت تراجعًا في السنوات الأخيرة وسط خلافات حدودية وطرق استخدام الموارد البحرية وتفسير لمراحل تاريخية هامة في حروب الطرفين.

وتعتبر مسألة تحديث وتطوير المؤسسة العسكرية الصينية، مصدر قلق أمني لليابان وتهديد لهذه المرحلة من العلاقات التعاونية التي وصلت إليها الدولتان، إذا وضع في الاعتبار أن اليابان أحد أبرز حلفاء واشنطن في آسيا، ويذكر أن وزير الخارجية الياباني «تارو أسو كان» كان قد اتهم في السابق الصين بأنها تشكل تهديدًا عسكريًا ليس لليابان فقط وحدها ولكن لدول المنطقة كلها إذا استمرت ـ فيما وصفه ـ بالغموض في طموحها العسكري.

التطور الصيني في غزو الفضاء ومستقبل سباق التسلح الفضائي:

ولاشك أن الصين نشطت مؤخرًا في ميدان غزو الفضاء، وأطلقت عددًا لا بأس به من الأقمار الصناعية المتخصصة في مجالات مختلفة، كما نجحت في إرسال رواد فضاء للفضاء الخارجي، وبدأت وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» فى وضع خططًا للتعاون مع الصين فضائيًا وبناء تعاون مشترك في مجال التسليح الفضائي.

ويرى الخبراء أن قيام الصين بتدمير قمر صناعي بصاروخ كما كشفت واشنطن لا يقوض التوازن الاستراتيجي بل قد يعيد إطلاق حرب النجوم الذي أرهق العالم والنظام السياسي في ظل سباق التسلح الفضائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الستينيات والسبعينيات إبان فترة الحرب الباردة، واعتبر «سايمون ويزمان» الخبير الهولندي في شؤون التسلح في معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث حول السلام أن التجربة الصينية التي أجريت في ١١ يناير ٢٠٠٧ بحسب أجهزة الاستخبارات الأمريكية، أتت نتيجة متوقعة إلى حد ما لنشاطات الولايات المتحدة في الفضاء منذ عشرين عامًا في إشارة إلى بدء مرحلة جديدة من سباق التسلح الفضائي قد تقود العالم إلى المزيد من الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة الرأسمالية قائدة العالم والمارد الصيني الاشتراكي القادم بقوة، وخاصة إذا علمنا الرؤية الصينية في هذا الشأن فإن الصين ترى منذ فترة طويلة أن الأقمار الصناعية الأمريكية العديدة للتجسس الإلكتروني والمراقبة بواسطة الرادار أو بواسطة الأجهزة ما دون الحمراء أو مجرد التنصت التي تحلق بصورة دائمة،

تشكل تهديدًا مباشرًا على كل دول العالم وتعتبره احتكار أمريكي للفضاء الذي هو ملك للجميع وليس للولايات المتحدة الأمريكية وحدها، في المقابل تعتبر واشنطن أن هذه المراقبة التي لا تستهدف الصين ليست سوى تدبيرًا وقائيًا لمواجهة أي خصم محتمل في خضم الازدهار الاقتصادي والعسكري، ويبدو أن واشنطن المتفوقة حاليًا في الفضاء خصوصًا وأن روسيا فقدت معظم وسائلها تقريبًا، قلقة في الواقع من طموحات بكين العسكرية في الفضاء الذي تريد أن تحظره على أي دولة تختلف مع الولايات المتحدة في أيديولوجياتها الاقتصادية والسياسية بل وحتى الاجتماعية أو على الأقل مناهضة للمصالح الأمريكية في منطقة ما، ويملك الجيش والاستخبارات الأمريكية سلسلة كبيرة من الأقمار الصناعية للتجسس والاستطلاع تستخدمها في عمليات قتالية وتسمح لها بمراقبة تحركات القوات ورصد تجارب نووية وغيرها.

إستراتيجية الرئيس بوش لاحتكار الفضاء:

ولاشك أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الفضاء أحد مكونات النظام الدولي الذي تتربع هي على قمته بلا منافس في ظل نظام أحادي القطبية بفرق شاسع عن القوى الأخرى، كما أن الفضاء الخارجي يعتبر أحد أهم مكونات الأمن القومي الأمريكي حسب تقديرات أجهزة الأمن الأمريكية والاستخبارات الأمريكية، وترى الإدارة الأمريكية ضرورة احتكار الفضاء ومنع وصول الدول إليه وخاصة تلك التي تناهض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية حتى لو اضطرت الولايات المتحدة لفرض هذا الأمر بالقوة، لذا يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الأمر وهذه الإستراتيجية وفي هذا الإطار، فقد اعتمد الرئيس الأمريكي «جورج بوش» العام ٢٠٠٦ إستراتيجية جديدة فضائية تدعو إلى حرية تحرك الولايات المتحدة وحقها في حظر الفضاء إذا لزم الأمر على أي دولة مناهضة للمصالح الأمريكية وترفض الولايات المتحدة من خلالها أي معاهدة تمنع الأسلحة في الفضاء، وفي ديسمبر ٢٠٠٦ برر مساعد وزيرة الخارجية المكلف بمراقبة التسلح «روبرت جوزف» رفض تجريد الفضاء من السلاح بالتهديد الذي تمثله دول قد تسعى لمهاجمة الأقمار الصناعية الأمريكية.

الرؤية الصينية للتسلح الصيني الفضائي.. دفاع وحماية عن التقدم والريادة الصينية:

وبدورها ترى الصين أن لا محالة عن تنفيذ البرامج الصينية الطموحة في مجالات الطاقة بجميع أنواعها وأشكالها بدءًا بالطاقة التقليدية متمثلة في البترول ومرورًا بالطاقة الكهربائية وانتهاءً بالطاقة النووية التي يجب أن تجد ما يحميها في مواجهة السيطرة المنفردة على العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تختلف معها الصين أيديولوجيًا لذا ترى الصين ـ من وجهة نظرها ـ ضرورة تطوير التسليح الفضائي لحماية إنجازاتها وريادتها التي حققتها والتي لن تتنازل عنها مهما تكلف الأمر ولكنها بذلك لا تسابق أحدًا ولا دولة بعينها ولا تعترف بالسباق التسلحي للفضاء على الإطلاق ولذا يجب أن تمضي قدمًا في برنامج غزو الفضاء الذي اعتمدته، وفي هذا السياق قالت «تيريزا هيتشنز» مديرة مركز الإعلام حول الدفاع أن الصينيين يأتون وراء الولايات المتحدة وروسيا من حيث قدرتهم على استخدام الفضاء لغايات عسكرية لكنهم يملكون برنامجًا قويًا جديا يرمي لتطوير قدراتهم، وبعد عشرين عامًا سيصبحون على الأرجح قوة فضائية عظمى، وتكثر تكهنات الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النوايا الصينية في هذا المجال، وبرأى «هيتشنز» فقد تكون الصين ردت على الأرجح على السياسة الأمريكية التي تهدد أيضًا الأقمار الصناعية التي تعود لدول أخرى وترفض الولايات المتحدة أية نوع من الحوار أو النقاش في تجريد الفضاء من السلاح..

الرؤية الأمريكية للتجربة الصينية الفضائية:

تهديد للأقمار الأمريكية وبداية سباق للتسلح الفضائي:

ويعتبر «مايكل كريبون» الخبير في مركز «هنري الستيمسون» المتخصص بالمسائل الدفاعية أن التجربة الصينية قد تسبق هجومًا دبلوماسيًا لبكين من أجل التفاوض بشأن حظر الأسلحة في الفضاء، وتشاطره الرأي «هيتشنز» التي قالت أنه من الممكن أن تكون الصين اعتبرت أنه من الضروري توجيه رسالة وعرض قدراتها لحمل الولايات المتحدة

إلى طاولة المفاوضات، ولكن ثمة فرضية أخرى أخطر بالنسبة للولايات المتحدة وفي هذا الخصوص قالت «هيتشنز» أن هذه التجربة قد تدل على أن الصين مصممة على تهديد الأقمار الصناعية الأمريكية وذلك قد يكون بداية سباق جديد للتسلح في الفضاء وسيتعلق الأمر كثيرًا بما سيكون عليه رد الفعل الأمريكي ـ على حد قولها ـ لكن حتى وإن قالت بكين أن برنامجها للأبحاث المضادة للأقمار الصناعية هو محض دفاعي ولا يهدف إلى سباق للتسليح الفضائي بين الصين والولايات المتحدة أو حتى الصين وأي دولة أخرى، فإن دولاً أخرى تعتبره عاملاً مزعزعًا لاستقرارها وحتى هجوميًا كما يتبين من ردود الفعل الدبلوماسية المستنكرة للتجربة الصينية، ولفت «ويزمان» النظر إلى أن إطلاق صاروخ صيني على قمر صناعي قديم لا يثبت بحد ذاته تقدمًا تكنولوجيًا مميزًا للصين، ويجمع الخبراء على الإقرار بأن التجربة الصينية لا تنتهك أي معاهدة قائمة حتى أن بريطانيا نفسها اعترفت بذلك عند انتقادها مبادرة بكين في تجربتها الفضائية الجديدة.

معاهدة الفضاء لسنة ١٩٦٧ وموقفها من التجربة الفضائية الصينية[١]:

وكما سبق فإن الخبراء لم يستطيعوا أن يصنفوا التجربة الصينية ضمن التجارب الخارقة للمعاهدات الدولية، فمعاهدة الفضاء المبرمة في ١٩٦٧ تحظر عسكرته ووضع أسلحة نووية أو كيماوية أو أي شكل آخر لأسلحة الدمار الشامل في مدار الأرض ونصبها على القمر أو تخزينها في الفضاء. ولكنها لا تحظر إسقاط قمر صناعي على ما أكد «ويزمان» وتملك الولايات المتحدة نفسها برنامجًا واسعًا لمنظمات الأقمار الصناعية بدءًا من مدافع الليزر وصولاً إلى الأقمار المدمرة للأقمار الصناعية، ويخشى هذا الخبير من أن تعتمد الآلة العسكرية الأمريكية كثيرًا على الأقمار الصناعية، فبدونها يشعر الأمريكيون أنهم محرومون من البصر، والمبادرة الصينية قد تدفعهم لتفسير المعاهدة التي تحظر عسكرة الفضاء على طريقتهم، وأوضح أن الولايات المتحدة التي تعتبر أن المعاهدة لا تحظر سوى

(١) لواء محمود خليل ـ التجربة الفضائية الصينية ـ مرجع سابق ـ ص ٧٨.

الأسلحة الهجومية قد تسعى إلى تجهيز أقمارها الصناعية بقدرة دفاعية ذاتية ما من شأنه أن يطلق سباقًا في التدابير والتدابير المضادة في الفضاء الخارجي من قبل الدول الأخرى التي تحاول اللحاق بالولايات المتحدة في سباق التسليح الفضائي مثل الصين أو غيرها.

هذا ولم تتوقف الصين عند هذا الحد ففي السادس والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٨ قام رائد فضاء صيني بمهمة المشي في الفضاء لمدة ١٣ دقيقة لتصبح الصين بذلك ثالث دولة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تنفذ مثل هذه المهمة الفضائية وبذلك نجحت الصين للمرة الأولى التي يرفرف علمها في الفضاء وكانت مركبة الفضاء شنتشو ـ ٧ الصينية قد انطلقت من قاعدة جيوكان شمال غرب الصين وعلى متنها ثلاثة رواد فضاء انطلق أحدهم مرتديًا بدله فضاء صناعة صينية وهو ما يعتبر إنجازًا تاريخيًا، وتعتبر هذه ثالث مهمة فضائية تقوم بها الصين[١].

وفي النهاية فإن ما يمكن قوله في التجربة الفضائية الصينية الجديدة هو تحليل المحلل السياسي «جان بيار مولني» مساعده مدير معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية في باريس والذي أوضح مدى القلق الأمريكي من هذه التجربة في رؤية من خلال قوله: «أنه بما أن الدفاع عن الأقمار الصناعية غير المحصنة تحديدًا يكلف كثيرًا، فإن هذه التجربة قد تؤدي إلى تفكير متعقل حول طريقة تجنب عسكرة غير مباشرة للفضاء بدلاً من سباق التسلح، وقال أن الصينيين سيعلِّمون الأمريكيين أنهم يملكون القدرة على تدمير أقمار صناعية والتعويض بذلك عن تأخرهم في هذا المجال بينما سيؤكد الأمريكيون بشكل علني علمهم بأن الرسالة تم تلقيها في الجانبين، ومن جانب آخر وفي حلف شمال الأطلسي أكد خبير عسكري غربي أن التجربة الصينية مثيرة للقلق بالنسبة للأمريكيين على الأقل لجهة ما تعطيه الصين من أفكار للآخرين، وخاصة لدول أو جهات قد تعارض مصالح الولايات المتحدة واستراتيجياتها، لأنهم يعتمدون كثيرًا على أقمارهم الصناعية المخصصة للمراقبة والاتصال لقيادتهم وقيادة عملياتهم وتقدر الميزانية العسكرية الصينية

(١) الأهرام في، ٢٨/٩/٢٠٠٨ ـ ص ٤.

خلال السنوات القليلة الماضية بحوالي ٨٠ مليار دولار بحسب التقديرات الأكثر ارتفاعًا، مقابل حوالي ٣٠ مليارًا بحسب الأرقام الرسمية التي تعلنها بكين[١].

التطور المستقبلي للقوة النووية الصينية:

خلال ١٥ عامًا ستستطيع الصين أن تطور قدراتها لتصيب أهدافًا في وسط وغربها والساحل الشرقي للولايات المتحدة، وسيكون لدى الصين في عام ٢٠١٠ قوة نووية مشكلة من ٥٠ ـ ٧٠ صاروخًا باليستيا عابرًا للقارات تستخدم الوقود الصلب والقادر على حمل رؤوس نووية متعددة، وحاليًا لدى الصين ١٤ صاروخًا مداها ما بين ٨ ـ ١٢ ألف كيلومتر منصوبة على منصة متحركة.

تتجه الصين إلى تطوير ما بين ٣ ـ ٤ غواصات نووية المزودة بصاروخ مداه ٨ آلاف كيلومتر لتكون الصين أحد العمالقة النوويين.

تقييم القوة النووية الصينية:

وتضع الصين في اعتبارها أن لا تستطيع الهند أن تسبقها فيه وذلك من منطلق التنافس الإقليمي بين الهند وبين الصين على أن الصراع يدور حول التنافس على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب كوريا.

تقدر الولايات المتحدة الأمريكية أن القوة النووية الصينية ستصبح قوة لها وزنها الاستراتيجي وقد تتبوأ الصين من هذا المنطلق مكان الاتحاد السوفيتي السابق حيث أنها تتقدم بخطى ثابتة، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة تستشعر الخطر ويلاحظ أن القوة الصينية منتشرة، وقد ذكرت مصادر أمريكية أن الصين طلبت من روسيا وربما من أوكرانيا مكونات تكنولوجية للصواريخ أس ـ أس ١٨ ومداها ٦٨٠٠ ميل وتستطيع أن تصيب الولايات المتحدة وبذلك يمكن للصين أن تحوز على نقط التفوق.

---

(١) تقديرات الصين وتقديرات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

obeikandl.com

وبناء على التقديرات الإستراتيجية الأمريكية فإن خشية الولايات المتحدة الأمريكية من وصول الصين في المجال النووي إلى ما وصل إليه الاتحاد السوفيتي السابق فإنها تتحسب لهذا الأمر وأقرت الإدارة الأمريكية فى عهد بوش الابن مشروع الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ الأمريكية وذلك من منطلق أن الولايات المتحدة لا تريد منافسة مع الصين وتحاول منعها من أن تصل إلى قوة عالمية حيث يرى جورج ووكر وبوش في الصين خصمًا قويًا وليس شريكًا استراتيجيًا.

الموازنة العسكرية الجديدة للصين:

وكانت الصين قد أعلنت فى الرابع من مارس ٢٠٠٩ رفع ميزانيتها العسكرية بنسبة ١٥٪ عام ٢٠٠٩ لتبلغ ٧٠ مليار دولار ما سيعزز القدرات العسكرية بما فيها النووية فى الصين والتى كانت قد رفعتها عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٧,٦٪ وبنسبة ١٧,٨٪ عام ٢٠٠٧ وذلك فى أكبر زيادة منذ عقد، هذا فى الوقت الذى يرى فيه محللون عسكريون أن الموازنة العسكرية الصينية أكبر من تلك المعلنة وتشكل هذه الموازنة العسكرية بصفة عامة ما نسبته ٣,٦٪ من موازنتها العامة[١].

الخاتمة:

واليوم فإن الولايات المتحدة الأمريكية بحكم أنها القطب الأوحد ولها مصالحها في أسيا، وتتحرك لكي تهيمن على وسط وغرب وجنوب آسيا وذلك لكي يكون لها قواعد متقدمة عندما تكون هناك أزمة ساخنة بين الصين والولايات المتحدة ليس فقط على امتلاك النفط والهيمنة عليه ولكنها تتخذ خطوات نحو تأمين مسرح العمليات المستقبلي من وجهة نظرها وذلك مصداقًا لكلمة جواهر لال نهرو من أن المحيط الهادي سوف يأخذ مكان المحيط الأطلسي كشريان أساس للعالم، والآن ستتخذ القيادة الأمريكية قرارها بأن تكون القوة الأمريكية في المحيط الهادي قادرة على مواجهة القوة الصينية لدرء

(١) جريدة الحياة، في ٥/ ٤/ ٢٠٠٩.

«خطر صيني محتمل» ما يهمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد المسرح الآسيوي الشامل وسط وغرب وجنوب آسيا ومنطقة الخليج لتكون مسرح عمليات مستقبلي عند حدوث مواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية تقبل أن تكون الصين قوة آسيوية عظمى وليست قوة عالمية عظمى.

وقد أصبح واضحًا الخطر الاستراتيجي الأمريكي الهادف إلى تعزيز علاقاته مع طوكيو ومنع توحيد الكوريتين وإبقاء القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية مع العمل - وهذا هو الأهم على إبعاد روسيا عن الصين بإقناع روسيا أن تكون أكثر ميلاً نحو أوروبا لتصبح أوروبية وتنسى أنها آسيوية.

وكذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الهيمنة على شرق وغرب وجنوب آسيا استعدادًا لأي صراع مستقبلي بينها وبين الصين وسيكون المسرح جنوب آسيا أو بدقة سيكون منطقة حشد للقوات الأمريكية فالمنطقة ستكون داخل نطاق حرب عالمية ثالثة، وهذا ما يشكل خطرًا مستقبليًا على المنطقة العربية، يجب تداركه من الآن بعدم تمكين الولايات المتحدة بإبقاء قواتها المنتشرة في مناطق مصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا فهذا يشكل مخاطر مستقبلية على الأمن القومي العربي.

الترسانة النووية في الصين

إجمالي الرؤوس العمليات الحربية	مقذوفات القواعد الأرضية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات القاذفات	مقذوفات غير إستراتيجية
٤٠٠	١١٣	١٢	١٥٠	١٢٥